الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

تحت عنوان:

تطور الإطار القانوني لمهنة محافظ الحسابات بالجزائر في ظل تحسين جودة المعلومة المالية
دراسة ميدانية لمكتبي محافظي الحسابات

من إعداد الطالبتين:

1. بلهادف نورية
2. بطاهر وفاء

تحت إشراف

د. زغفران منصورية

أعضاء اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرّتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
د.بن نعمة سليمة	أستاذة محاضرة أ	جامعة مستغانم	رئيسا
د. زعفران منصورية	أستاذة محاضرة ب	جامعة مستغانم	مشرفا، مقررا
د. عمروش صبرينة	أستاذة مساعدة ب	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/ 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر وعرفان

الحمد والشكر لله عز وجل الذي اصطفانا بخير دين ورزقنا بنعمة العقل وأوضح لنا سبيل الهداية والذي وفقني وهداني إلى ما أنا عليه فلولا توفيق الله عز وجل وعونه ما كنت أصل إلى ما وصلت إليه وقل ربي زدني علما

والصلاة والسلام على نبي المصطفى والرسول المجتبى المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بالإحسان إلى يوم الدين

أشكر الله تبارك وتعالى أن وفقتني لإنهاء هذا البحث فهو الأحق أولا بالشكر

ثم أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذة الفاضلة زعفران منصورية التي قامت بالإشراف على هذا العمل وهذه المذكرة

الإهداء

إلى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به على مر الزمان. والدي (رحمه الله)

إلى من كان لي سندا وعونا عند الشدائد طوال عمري ذ، إلى الرجل الأبرز في حياتي

إلى الرجل الأقوى في العالم

إلى الرجل الذي أطمح في يوم ما أن أكون قائدا مثله

إلى من يستحق الحب، التضحية والوفاء

إلى الرجل الذي لا يهزم في نظري

إلى الأب الذي أنجب كنز لي فدنيا مثل صديقتي عمري

إليها وإلى السنوات العمر التي ظفرت بها وأنا أستمتع برؤيتها حولي

كل لحظة.....

إلى تلك المرأة التي وجودها في حياتي ركنا

إلى غاليتي الذي حضنها عند تعب دواء

إلى أمي الغالية.

إلى أختي الغالية على قلبي، التي لم تخذلني

في كل ضيق ومحنة مرت بقلبي البائس

إليك يا قطعة من روحي، يا من تحملتني في تعبي وأتعس حالاتي

ووقفت جانبي وساندتني بطيب كلماتك وحسن مواساتك

أنا لا أنسى فضلك أبدا، لك مني كل حبي وودي أنا أحبك حبا عظيما

إلى إخواني الذي هم سند في غيابي أبي

إلى كل شخص تمنى أن يراني في هذا اليوم أهديكم

عملي وتعبي وكل طاقتي

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى عرض الإطار القانوني لمهنة محافظ الحسابات بالجزائر في ظل تحسين جودة المعلومة المالية حيث تطرقنا في بحثنا الى جزأين، تطرق جزء النظري الإطار العام لمهنة محافظ الحسابات والمعلومة المالية وجودتها وأهم خصائصها، اما في الجانب التطبيقي من المذكرة تطرقنا للدراسة الميدانية حول مكتب محافظ الحسابات السيد بلعياشي عيسى ومكتب السيد مرحوم علاء الدين ومقابلة معه حول موضوع بغية معرفة طريقة عمله. ومنها يظهر دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية.

الكلمات المفتاحية:

محافظ الحسابات، المعلومة المالية، جودة المعلومة المالية

Summary :

This study aims to present the legal framework for the profession of bookkeeper in Algeria in light of improving the quality of financial information. In our research, we discussed two parts. The theoretical part dealt with the general framework of the profession of bookkeeper and financial information, its quality and its most important characteristics. As for the practical side of the memorandum, we touched on the field study on the office of bookkeeper. The accounts of Mr. Belaiachi Issa and the office of Mr. Marhoum Alaeddine and an interview with him on a topic in order to know how he works. From this, the role of the auditor in improving the quality of financial information appears.

Keywords :

Portfolios of accounts, financial information, quality of financial information

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
البسملة	
الشكر	
الاهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
الملخص	
المقدمة	
الفصل الأول: الاسس النظرية لكل من محافظ الحسابات وجودة المعلومة المالية	
المبحث الأول: الإطار العام لمهنة محافظ الحسابات.	**01**
المطلب الأول: عموميات حول مهنة محافظ الحسابات	**02**
المطلب الثاني: تنظيم مهنة محافظ الحسابات بالجزائر	**08**
المطلب الثالث: تقارير محافظ الحسابات	**16**
المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للمعلومة المالية	**22**
المطلب الأول: ماهية المعلومة المالية	**22**
المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية	**26**
المطلب الثالث: مستخدموا القوائم المالية وإحتياجاتهم	**27**
المبحث الثالث: دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية	**29**
المطلب الأول: دور محافظ الحسابات في تفعيل خاصية الملاءمة	**29**
المطلب الثاني: دور محافظ الحسابات في تفعيل خاصية الموثوقية	**30**
المطلب الثالث: دور محافظ الحسابات في تفعيل خاصية القابلية الفهم وخاصية قابلية المقارنة	**31**

خلاصة الفصل	**33**
الفصل الثاني: دراسة حالة الميدانية لمكتبي محافظي الحسابات	
تمهيـــــــــــــد	**35**
المبحث الأول: تقديم عام لمكتبي محافظي الحسابات	**36**
المطلب الأول: نبذة عن المكتب الأول وخدماته	**36**
المطلب الثاني: نبذة عن المكتب الثاني وخدماته	**38**
المبحث الثاني دراسة ومناقشة تقرير محافظ الحسابات (مكتب الأول)	**40**
المطلب الأول: دراسة تقرير العام لمحافظ الحسابات المكتب الأول	**40**
المطلب الثاني: تحليل نتائج دراسة التقارير الخاصة بمحافظ الحسابات (2017/ 2018)	**47**
المبحث الثالث: عرض ومناقشة تقرير محافظ الحسابات (المكتب الثاني)	**48**
المطلب الأول: فحص وتحليل تقرير محافظ الحسابات (المكتب الثاني)	**48**
المطلب الثاني: عرض وتحليل عناصر المقابلة	**64**
خلاصة الفصل	**70**
الخاتمة	**71**

قـائـمـة الـجـداول

1	أهم مهام اللجان متساوية الأعضاء التي تشكل المجلس الوطني للمحاسبة	05
2	المسؤولية الجزائية لمحافظ الحسابات في الجزائر	14
3	محتوى تقرير محافظ الحسابات لسنة 2017	40
4	نتائج الشركة X بين السنوات 2013و2017	42
5	نتائج تقرير محافظ الحسابات لسنة2017 للشركةX	43
6	محتوى تقرير الشركة Xلسنة 2018	43
7	نتائج الشركةX بين السنوات (2018/2014)	45
8	نتائج تقرير محافظ الحسابات 2018للشركة X	46
9	أصول الميزانية في 2019/12/31	48
10	التثبيتات العينية	50
11	المدينون الاخرون	51
12	خزينة الاصول 2019 /12/31	52
13	خصوم الميزانية في 2019/12/31	52
14	الأموال الخاصة	54

15	نتائج خمس سنوات الأخيرة	54
16	الموردون والحسابات الملحقة	55
17	الديون الاخرى	55
18	حسابات النتائج للمؤسسة (x) في 2019/12/31	56
19	استهلاك السنة المالية	57
20	مصاريف التشغيل	58
21	المنتجات العملياتية الأخرى	58
22	جدول التدفقات النقدية خاص بالمؤسسة	59

قائمة الأشكال

1	الهيئات التي يشرف عليها المجلس الوطني للمحاسبة	07
2	نموذج الشهادة بتحفظ	19
3	أنواع التقارير	20
4	خصائص المعلومة المالية	25
5	الهيكل التنظيمي للمكتب (الأول)	37
6	الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات (الثاني)	38

قائمة الملاحق

1	نموذج تقرير الشهادة بدون تحفظ	77
2	نموذج رفض الشهادة لعدم الدقة والشرعية	78
3	قـــبـــول الـــوكـــالـــة	79

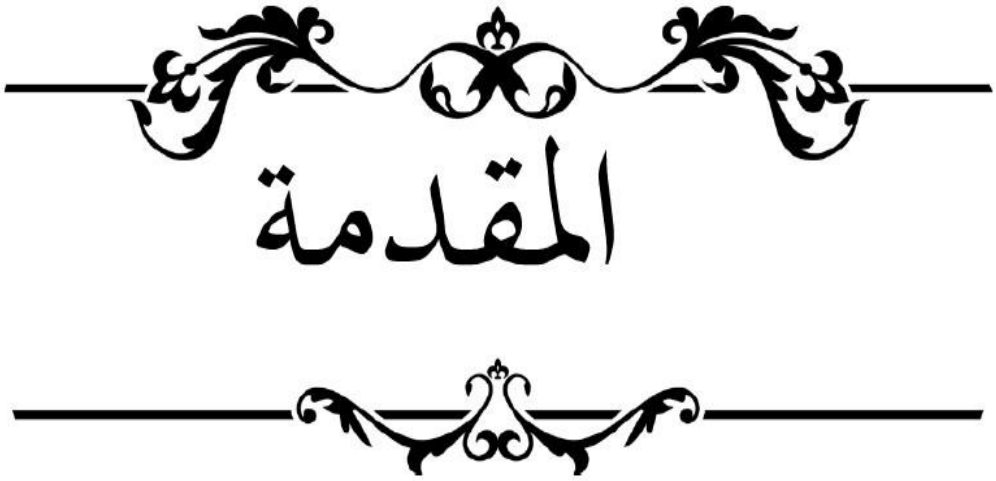
المقدمة

المقدمة:

لقد مرت الإصلاحات المتعلقة بمهنة محافظ الحسابات بعديد من المراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، منها ما كان مرتبطا بالتغيرات الداخلية كإنشاء القوانين منظمة للمهنة بعد الاستقلال الى القيام ببعض التعديلات التي فرضتها عملية إعادة الهيكلة الاقتصاد والتوجه نحو اقتصاد السوق، مرورا بمتطلبات بورصة القيم المنقولة التي تم انشاءها، وصولا إلى اعتماد القوانين تتماشى والتغييرات ذات العلاقة لاسيما اعتماد النظام المحاسبي المالي الذي تم تطبيقه ابتداء من سنة 2010. هذا وقد ارتبطت مراحل تطور مهنة محافظ الحسابات بعديد من التغييرات الدولية لاسيما محاولة وضع معايير دولية للمراجعة يتم تبنيها من طرف كل دولة حتى تكون الرؤية موحدة عالميا، والضغوطات المفروضة من طرف المنظمات المهنية العالمية على الدول غير المطبقة للمعايير الدولية للمراجعة، وخاصة منها التي تتعامل مع الشركات متعددة الجنسيات، والدول المنظمة تحت لواء المنظمة للتجارة او التي تسعى للانضمام.

كما تطرق المشرع إلى مسؤوليات التي يتحملها المهني وأبرز مهمته ان تكمن وهي شهادة على مصداقية المعلومات المالية والتأكد منها وإثبات صحة انتظامية الحسابات وشرعيتها التي تعبر على سلامة القوائم المالية، إذ تعتبر القوائم المالية بمثابة السجلات الرسمية لأنشطة المالية لمؤسسة معينة وهذه القوائم المالية تعطي ملخص عن الوضع المالي والمعلومات حول تسير نشاط الذمة المالية للغير التي تعني بهم الأطراف ذوي المصلحة، ونظرا لانفصام عملية إعداد القوائم المالية واستعمالها، فانهم يحتاجون من يؤكد ان المعلومات المالية صحيحة ومن يخول لهم القانون قيام بذلك ومن يجبرهم بتعين مدقق قانوني فلذلك يحتاجوا الى رأي مهني محايد الهدف منه إبداء رأي حول سلامة القوائم المالية.

تعتبر المعلومة المالية من اهم مدخلات عملية تدقيق، ولهذا أصبح موضوع جودة المعلومة المالية يكتسي دورا هاما بالنسبة للعديد من الدراسات والتي تناولت مختلف الجوانب المتعلقة به، من خلال توفير أهم الخصائص الواجب توفيرها في المعلومة المالية لتكون ذات جودة ومن ثم العمل على تحقيقها. لهذا أضحى أعداد القوائم المالية والتقارير المالية عن الوضع المالي ونتائج الاعمال يستدعي الكثير من الدقة والعناية والصدق في التعبير من الداخل ليلقى الاهتمام من الخارج، ناهيك عن ضرورة الاستناد إلى القواعد ومعايير في الإعداد تلقى الاجماع، والقبول العام، وهو ما جعل الممارسات المحاسبية في صلب اهتمام كبرى المنظمات والهيئات الدولية، منها مجلس معايير المحاسبية الدولية، سواء من أجل تنظيمها كمهنة رائدة او مراجعة معايير باستمرار.

والجزائر ليست بمنأى عن هذه التغيرات الدولية، وبعد إبرامها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي ومفاوضات انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، بادرت الى القيام بإصلاحات هامة على نظامها المحاسبي والمالي

من اجل محاولة توفير فضاء اقتصادي جديد هدفه جلب استقطاب والاستثمار الأجنبي، أثمر ذلك عن اعداد وإصدار النظام المحاسبي المالي (SCF)، والذي يشير أيضا الى وجوب توفير الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية صراح في بعض مواده ونصوصه التطبيقية للاستجابة أكثر لثقة الأطراف الخارجية المستخدمة للمعلومة المالية ليس فقط على مستوى المحلي إنما على الصعيد دولي أيضا.

وبغية الإلمام بالموضوع والتعرف عليه بالتفصيل، سنحاول في هذا البحث الإجابة على الإشكالية المطروحة التالية:

ما مدى تأثير تطور الإطار القانوني لمهنة محافظ الحسابات بالجزائر في تحسين جودة المعلومة المالية؟

عن هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المبادئ التي يعتمد عليها محافظ الحسابات؟ ما هو القانون محسن لهذه المهنة؟
- كيف يساهم محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية؟

1.فرضيات البحث:

- ترتكز مهنة محافظ الحسابات على القانون 01/10 الذي أصلح عدة انتكاسات كانت موجودة في ممارسات هذه المهنة. كما لها معايير تؤطر إجراءات العملية.

- يتحمل محافظ الحسابات أثناء ممارسة مهامه مجموعة من المسؤوليات التي ينص عليها القانون في تحسين جودة المعلومة المالية.

2.مبررات إختيار الموضوع

من الأسباب التي أدت إلى اختيار الموضوع نذكر:

- موضوع له علاقة بتخصص (تخصص تدقيق ومراقبة التسيير)
- المكانة المهنية لمحافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش وإضافة الشفافية والمصداقية على القوائم المالية
- الحاجة إلى المعلومات المالية ذات الجودة في ظل البيئة الاقتصادية الحالية التي تساعد في عملية اتخاذ القرار.
- الاهتمام بمهنة التدقيق

3.أهمية الدراسة.

تكمن أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

- تسليط الضوء على مهنة محافظ الحسابات ودوره في تحسين جودة المعلومة المالية؛
- كيفية الحصول على معلومة ذات جودة تساعد مستخدميها في إتخاذ القرار؛

- ❖ تشجيع الباحثين إحياء دراسات أكثر عمقا حول مدقق الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية والتوصل إلى نتائج أكثر دقة؛

4. الأهداف الدراسة.

- ❖ معرفة مختلف مراحل تطور التاريخي لمهنة محافظ الحسابات.
- ❖ التعرف على الأطر القانونية التي تحكم مهنة محافظ الحسابات.
- ❖ توضيح ماهية المعلومة المالية وجودتها بالنسبة لمستخدمها من اجل اتخاذ القرار.

5. منهج الدراسة.

بناء على طبيعة الاشكالية المطروحة من اجل الوصول الى الاهداف المرجوة في هذا البحث ,و بغية الوصل الى جوانب الموضوع الدراسية و التمكن منه نحاول استخدام المناهج المتعددة في الدراسة المالية و الاقتصادية ,بالنسبة للجانب النظري اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال وصف مهنة محافظ الحسابات و تطرق الى كل ما يتعلق بمهنة و تطرقنا ايضا إلى المعلومة المالية و جودتها و كيفية مساهمة محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية , أما بنسبة لجانب التطبيقي فلقد اعتمدنا على دراسة حالة مكتبي محافظ الحسابات السيد مرحوم علاء الدين، والسيد بلعياشي عيسى على ضوء ما جاء في تقارير محافظ الحسابات لسنة 2017 -2018, وإلى مقابلة مع محافظ الحسابات السيد مرحوم علاء الدين.

6. حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- ❖ **حدود النظرية:** تهتم هذه الدراسة بتوضيح دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية، ولذلك قمنا بتركيز على مفاهيم والمكونات الرئيسية للمتغيرين من أجل إبراز العلاقة بينهما.
- ❖ **حدود المكانية:** دراسة على مستوى مكتب محافظ الحسابات للأستاذ مرحوم علاء الدين، أيضا مقابلة مع الاستاذ مرحوم علاء الدين.
- ❖ **الحدود الزمنية:** دراسة تقرير لمكتبين مختلفين لمحافظ الحسابات ومكتب المحاسب المعتمد لسنة 2018/2017 و2019/2018

7. الدراسات السابقة.

توجد عدة دراسات أهمها:

- **دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية وفق نظام المحاسبي المالي " دراسة ميدانية لعينة محافظي الحسابات، مذكرة مكملة لشهادة ماستر أكاديمي، قسم علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ولاية ورقلة، سنة 2013/2012، من اعداد الطالب حجة الله شاوش،**

تطرق في مذكرته الى معرفة وتباين دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية التي تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة

- **دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومة المالية "دراسة عينة بعض أراء المهنين والأكاديميين" مذكرة نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف ولاية مسيلة، سنة 2021/2020، من اعداد طالب ايمن مصطفاوي، تطرق في مذكرته الى ابراز مدى مساهمة التدقيق الخارجي في تحسين جودة معلومة المالية**

8. هيكل الدراسة:

اشتمل بحثنا الى مقدمة وفصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، وخاتمة في الفصل الاول تنولنا الإطار النظري والقانوني لمهنة محافظ الحسابات بالجزائر وعلاقته بجودة المعلومة المالية متضمنا ثلاث مباحث

المبحث الاول: الإطار العام لمهنة محافظ الحسابات بالجزائر.

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للمعلومة المالية.

المبحث الثالث: دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية.

وفي الفصل الثاني تنولنا الإطار التطبيقي لمكتبي محافظ الحسابات ذلك عن طريق دراسة ميدانية لشركة X، ومقابلة مع مكتب محافظ الحسابات، متضمنا من خلالها ايضا الى ثلاث مباحث

المبحث الاول: تقديم عام لمكتبي محافظ الحسابات؛

المبحث الثاني: تحليل تقارير محافظ الحسابات المكتب الأول؛

المبحث الثالث: دراسة ومناقشة تقرير محافظ الحسابات المكتب الثاني؛

الفصل الأول الاسس النظرية لكل من محافظ الحسابات وجودة المعلومة المالية

الفصل الأول: الأسس النظرية لكل من محافظ الحسابات وجودة المعلومة المالية

نشأت الحاجة إلى التدقيق الخارجي والتي تتمثل في تعزيز درجة الموثوقية القوائم المالية، والخروج برأي فني محايد ومستقل، والتأكد من دقة تعبير القوائم المالية عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، بحيث يهدف هذا المبحث إلى توضيح مختلف تطورات القانونية الطارئة على ممارسة المهنة وكذلك تطرأ إلى مختلف ما جاء به المشرع الجزائري.

المبحث الأول: الإطار العام لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر

يعتبر الإطار القانوني لمهنة محافظ الحسابات بناء فكري ومنطقي ستند إلى مجمل التغيرات الحادثة في هذا القانون ومن أجل الالمام لهذا الموضوع سيتم التعرف عليه أكثر في هذا المبحث.

المطلب الأول: عموميات حول مهنة محافظ الحسابات.

1. تطور التاريخي لمهنة محافظ الحسابات.

مرت مهنة محافظ الحسابات في الجزائر بخمس مراحل وهي:

- غداة الاستقلال جميع المؤسسات عانت فراغا وتعقيدا من مشاكل التنظيم والتسيير وظلت مهنة المحاسبة والتدقيق خاضعة للنصوص التشريعية المستمدة من اتفاقية إيفيان والقانون الأساسي.
- مرحلة ما بين 1971-1991 عرفت هذه المرحلة انشاء المجلس الأعلى للتقنيات المحاسبية تحت سلطة وزارة المالية كانت من بين مهام تحضير المخطط الوطني للمحاسبة وضمان تنظيم مهنة المحاسبة[1]
- مرحلة ما بين 1992-2001 عرفت هذه المرحلة انشاء مجلس المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمعتمدين تم انتخابه من طرف المهنيين المحاسبين وبالتالي اعتبرت هذه المرحلة ببداية الممارسة الحرة للمهنة[2]
- ابتداء من سنة 2002 انشاء المجلس الجهوي حيث عرفت هذه المرحلة على الكثير من الاضطرابات على مستوى المهنة وإعادة اخضاعها للوزارة المالية
- من سنة 2010 إلى يومنا هذا تميزت هذه المرحلة بالقانون 01/10 المؤرخ في 29-06-2010 وذلك بعد التعديلات الجديدة لمهنة المحاسبة والتدقيق حيث تم تفكيك المصفى الوطني للخبراء المحاسبين وتم

[1] الامر 71-83 الصادر ب 1971/09/29 المتعلق بتعين مندوبي الحسابات وخبراء المحاسبة، المادة 47، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الصادرة في 1971/12/29، ص1856

[2] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد، 14

ارفاق متابعة والتنظيم المهنة إلى الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات التي بدورها تخضع الى المتابعة من المجلس الوطني CNC وذلك بإحداث ثلاث مجالس بتنظيم المهن الثلاثة (خبير المحاسب_ محافظ الحسابات_ محاسب معتمد)[1]

2. تعريف محافظ الحسابات:

- عرف "حسام إبراهيم حسن" محافظ الحسابات على أنه: مدقق مستقل عن المؤسسة ويعمل لحساب نفسه، عمله في فحص الحسابات وتقيم أداء ونشاط المؤسسة، ثم إبداء رأيه في القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسة في شكل تقرير يرفعه للمساهمين[2]

- عرفه "Caura Barszcz" على أنه شخص يقوم بتدقيق حسابات المؤسسات بموجب القوانين المفروضة في الدولة، وتتمثل مهمته الرئيسية في تأكد من موثوقية المعلومات المالية والتصديق على أن الحسابات السنوية للمؤسسة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة[3]

- حسب المادة 22من قانون 01/10 المؤرخ في 29-05-2010 المتعلقة بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد:

"هو كل شخص يمارس بصفة عادية وباسمه وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة الحسابات المؤسسة والهيئات وانتظامها ومدى مطابقتها للأحكام والتشريعات المعمول بها" [4]

1.2 مجال تطبيق محافظة الحسابات

فرض المشرع الجزائري رقابة القانونية عن طريق محافظ الحسابات على الشركات التالية:

- الشركات العمومية (طبقا للقانون 01-88)
- الشركات ذات المسؤولية المحدودة طبقا للمرسوم رقم 27-96 المؤرخ في 1996/19/09في المادة 584 من القانون التجاري
- الشركات القابضة طبقا للمرسوم 27-96 من القانون 372
- المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري طبقا للمرسوم التنفيذي 431-96 الصادر بـ 199/11/30

[1] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، القانون 01/10 المؤرخ في 29جوان 2010، العدد 42، المادة 22
[2] حسام إبراهيم حسن: تدقيق الحسابات بين النظرية والتطبيق، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الجزء الثاني عمان، الأردن، 2010، ص11
[3] Revue compagnie nationale commissaire aux comptes : les atouts du commissariat aux comptes, version 1, France, janvier, 2008, p 5
[4] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 42، الصادرة في 2010/07/11، ص7

3. الهيئات المسؤولة عن المهنة وتنظيمها

في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في مختلف المجالات وذلك كالإصلاحات التي مست المحاسبة انطلاقا من القانون رقم07-11-2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي SCF طبقا للمعايير الدولية ISA-IFSR وذلك لإصلاح مهنة المراجع والتدقيق بإصدار القانون 01/10 حيث جعل الوزارة المالية هي الهيئة الأولى المشرفة على حسن سير كل ما يتعلق بمهنة المحاسبة أي ما يتعلق بمهنة خبير المحاسب والمحاسب المعتمد ومحافظ الحسابات.

1.3 المجلس الوطني للمحاسبة

حتى تكون مهمة محافظ الحسابات منظمة وتحقق الأهداف المرجوة، تم انشاء المجلس الوطني للمحاسبة من اجل تنظيم المهنة وذلك وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 95-318 المؤرخ في 25-09-1996، بحيث جاء في مادة الأولى " يحدث مجلس وطني للمحاسبة يوضع تحت سلطة وزارة المكلفة بالمالية، ويدعى في صب المجلس..."ولقد نصت المادة 10و11و12 من المرسوم التنفيذي رقم 11-14 المؤرخ 27-01-2011 مهام المجلس الوطني للمحاسبة التي تتمثل فيما يلي:[1]

- تقيم صلاحية إنجازات وشهادات كل المترشحين الراغبين في الحصول على اعتماد التسجيل في الجدول
- اعداد ونشر قائمة المهنين في الجدول
- استقبال كل الشكاوة التأديبية
- جمع واستغلال كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة وتدريسيها
- المساهمة في تطوير الأنظمة وبرامج التكوين وتحسين المستوى في مجال المحاسبة
- تنظيم كل الملتقيات والتظاهرات التي تدخل في إطار صالحيتها
- مساعدة هيئات التكوين في المحاسبة من خلال تصوير دعائم بيداغوجية
- تنظيم او مساهمة في تنظيم ورشات التكون بمناسبة ادخال قواعد محاسبة جديدة
- تم تحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة في المرسوم التنفيذي 01/10 المؤرخ 29_08_2010 حيث نصت مادة 4 من هذا القانون " تحي سلطة الوزير المكلف بالمالية ويتولى مهام اعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية. يضم مجلس ثلاث أعضاء منتخبين عن كل تنظيم مهني على الأقل. تحدد باقي تشكيلة أعضاء المجلس وتنظيمه وسيره عن طريق التنظيم "[2]

[1] المرسوم التنفيذي رقم 11-14 المؤرخ 27-01-2011 مهام المجلس الوطني للمحاسبة، المادة 10و11و12، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ص5,6

[2] المرسوم التنفيذي رقم 11-14، مرجع سبق ذكره

يتشكل المجلس أيضا من لجان متساوية الأعضاء ذلك حسب ما نصت عليه المادة 5 من نفس القانون 01/10 على أنه " تنشأ لدى المجلس الوطني للمحاسبة اللجان متساوية الأعضاء التالية:

- لجنة التقييس الممارسة المحاسبية والواجبات المهنية
- لجنة الاعتماد
- لجنة التكوين
- لجنة الانضباط والتحكيم
- لجنة المراقبة النوعية

جدول رقم (1): أهم مهام اللجان متساوية الأعضاء التي تشكل المجلس الوطني للمحاسبة.

اللجان	المهام المهمة
لجنة التقييس الممارسة المحاسبية والواجبات المهنية	إعداد طرق العمل فيما يخص التطبيقات المحاسبية والعناية المهنية، تحضير مشاريع الأراء، اقتراح إجراءات التي تتعلق بالتقييس المحاسبة، متابعة تطورات معايير المحاسبة الدولية.
لجنة الاعتماد	تحديد المعايير سبل الالحاق بالمهن الثلاثة، الاشراف والمعالجة ملفات الاعتماد، ضمان نشر
لجنة التكوين	دراسة ملفات المشتركين في التربصات، توجيههم الى المكاتب المحاسبية المعتمدة، اعداد وتسليم شهادات نهاية التربصات، تنظيم ملتقيات ودورات في مجال محاسبة وتدقيق
لجنة الانضباط والتحكيم	إعداد طرق العمل في مجال الانضباط والتحكيم، دراسة الملفات التأديبية والمخالفات وعدم احترام القواعد المهنية والتقنية والأخلاقية التي يقوم بها المهنيين اثناء تأدية المهام، الوقاية والصالحة والتحكيم بين المهنيين أو الزبائن
لجنة المراقبة النوعية	إعداد طرف في مجال نوعية الخدمات، اقتراح تعديلات فيما يخص النصوص التنظيمية في مجال النوعية، اعداد معايير لتنظيم المكاتب وطرق تسييرها اعداد قائمة المراقبين من بين المهنيين لمراقبة النوعية

المصدر: مرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 2011/01/27 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني وتنظيمه.

2.3 المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

هي هيئة مشرفة مباشرة على المهنة محافظ الحسابات ذلك طبقا للقانون 01/10 المؤرخ في 20_06_2010 المتعلق بمهنة خبير المحاسبي ومحافظ الحسابات ومحاسب معتمد تتمتع بالشخصية المعنوية وتضم الأشخاص الطبعيين المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة المهنة محافظ الحسابات[1]

-يتشكل المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات من تسعة أعضاء منتخبين من الجمعية العامة

من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في الجدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

- يتم انتخاب أعضائه عن طرق السري للأعضاء التسعة المنتخبين هم أعلى نسبة الأصوات والمعلن عنهم على التوالي (الأمين العام وأمين الخزينة) ويوزع الأعضاء الستة حسب العد التنازلي للأصوات وفي حالة تعادل الأصوات يعتبر المترشح الأقدم في مهنة فائزا.
- يعين ثلاثة أعضاء في المجلس الوطني للمحاسبة بقرار من الوزير المكلف بالمالية بناء على اقتراح رئيس المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات
- ينسق المجلس نشاطاته من الوزير المكلف بالمالية الذي يقوم لهذا الغرض بتعيين ممثله لدلى المجلس

-لقد اوكل إلى المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات الصلاحيات التالية:

- إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وتسيرها
- اقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة المالية الموالية.
- تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العام
- ضمان تعميم نتائج الاشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها وتوزيعها
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة
- الانخراط في كل منظمة جهوية او دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزارة المكلفة بالمالية
- تمثيل الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات لدى الهيئات العمومية وجميع السلطات وكذا الغير
- اعداد نظام داخلي للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

[1] القانون 01/10 المؤرخ في 2010/06/20 المتعلق بمهنة خبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المادة 14 صادرة بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، ص 07

ويمكن اختصار الهيئات التي يشرف عليها المجلس الوطني للمحاسبة في الشكل التالي:

الشكل رقم(01): الهيئات التي يشرف عليها المجلس الوطني للمحاسبة.

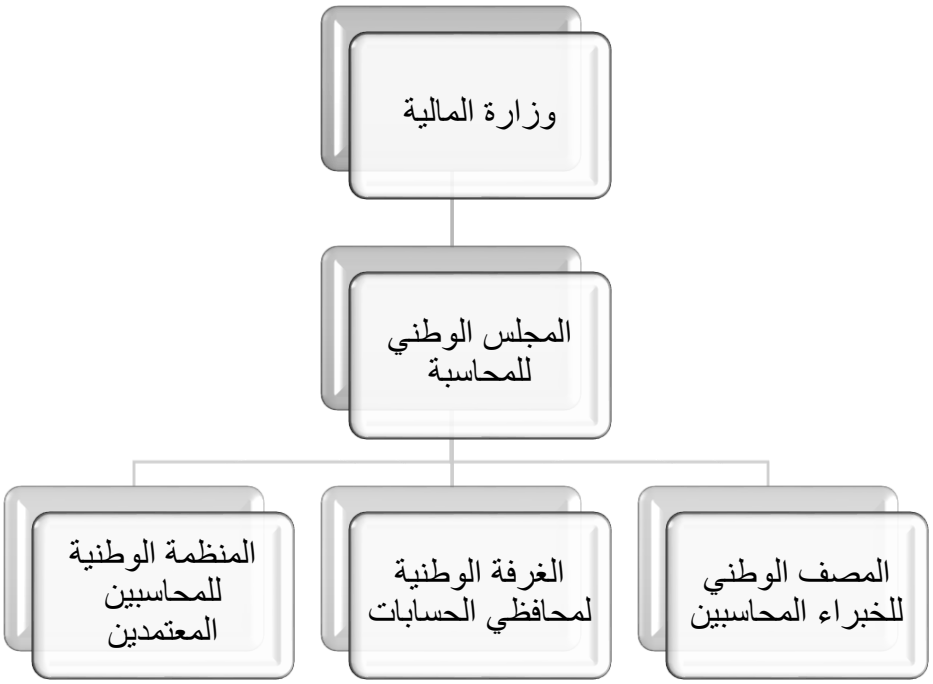

المصدر: أبو بكر الصديق قيدان، محافظ الحسابات في المؤسسة الاقتصادية دراسة مقارنة بين الإطار النظري والتطبيقي، 09

المطلب الثاني: تنظيم مهنة محافظ الحسابات بالجزائر

نظرا لأهمية مهنة محافظ الحسابات حرص المشرع الجزائري كل الحرص على تنظيم الجيد لها، ليكون أداؤها جيد، وهذا ما جاء في القانون 01/10 المؤرخ في 29جوان 2010.

1 شروط وكيفية إعتماد محافظ الحسابات

لا يمكن لأي محافظ الحسابات التسجيل في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات ما لم يعتمد مسبقا بالوزير مكلف بالمالية، وعليه سنتطرق لشروط الاعتماد وكيفية اعتماد محافظ الحسابات:[1]

1.1 شروط الاعتماد:

1.1.1الشخص الطبيعي

لممارسة مهنة محافظ الحسابات يجب توفر الشروط التالية:

- أن يكون جزائري الجنسية
- أن يكون حائز على الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو الشهادة المعادلة معترف به
- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية
- ألا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية او جنحة مخلة بشرف المهنة
- أن يكون معتمد من طرف الوزير الأول المكلف بالمالية وأن يكون مسجل في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات
- أن يؤدي اليمين بعد اعتماد وقبل التسجيل في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وقبل القيام بأي عمل أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لمحل تواجد مكاتبهم بالعبارات التالية:[2]

(أقسم بالله العالي العظيم أن أقوم بعملي بأحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكتم سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد)

2.1.1الشخص المعنوي

للحصول على الاعتماد يجب على الشركات والأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والتجمعات ذات المنفعة المشتركة لممارسة المهنة محافظ الحسابات ان تتوفر الشروط التالية:

- أن تهدف لممارسة مهنة محافظ الحسابات

[1] المادة 07 من القانون 01/10 المذكور سابقا، الجريدة الرسمية العدد 42، ص05
[2] المادة 06 من القانون 01/10 المذكور سابقا، الجريدة الرسمية العدد 42، ص05

- أن يسيرها أو يديرها الشركاء المسجلون في الجدول فقط
- أن يرتبط انخراط أي شريك جديد أو أي عضو فيها بالموافقة القبلية أما للجهاز الاجتماعي المؤهل لذلك

وأما لحاملي الحصص الاجتماعية بغض النظر عن أي حكم مخالف

- ألا تكون تابعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة لأي شخص او تجمع أو مصلحة
- ألا تملك مساهمات مالية في المؤسسات الزراعية أو التجارية أو البنكية أو في الشركات المدنية، غير أنه ارتباط نشاط هذه المؤسسة بمهنة محافظ الحسابات

2.1 كيفية اعتماد محافظ الحسابات

1.2.1الشخص المعنوي:

يلزم الشخص المعنوي لممارسة مهنة محافظ الحسابات بإرسال طلب اعتماد بواسطة رسالة موصى عليها إلى المجلس الوطني للمحاسبة مرفق بالوثائق الإدارية التالية:[1]

- نسخة من التصريح بالاكتتاب وإيداع رأسمال الشركة التكوين
- نسخة من مشروع القانون الأساسي للشخص المعنوي يعد الموثق المكلف بتحرير العقد
- نسخة اعتماد كل شريك يكون اعتماده مفروضا
- نسخة من العهدة الممنوحة للشخص المؤهل للقيام بالإجراءات المتعلقة بطلب الاعتماد من قبل الشخص المعنوي
- تقوم أمانة المجلس الوطني للمحاسبة، عند فحص مادي للوثائق بمنح وصل إيداع للمعني مؤرخا ومرقما وموقعا يسلم له شخصيا مقابل وصل استلام أو يرسل له بواسطة رسالة موصى عليها. يعتبر طلب الاعتماد مودعا ابتداء من تاريخ استلام الطالب الوصل إيداع الملف من الأمانة، وتعاد الملفات غير الكاملة أو غير المقبولة شكلا إلى مرسليها مرفقة بمذكرة توضيح أسباب عدم القبول.

2.2.1الشخص الطبيعي:

حتى يستلم محافظ الحسابات اعتماده سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا يتم اتباع مجموعة من الإجراءات

- شهادة الجنسية الجزائرية
- مستخرج من سجلات الميلاد 12
- نسخة طبق الأصل مصادق عليها للشهادة التي تمنح الحق في الممارسة المهنية
- مستخرج من صحيفة السوابق العدلية رقم 03

[1] المادة 03 من المرسوم التنفيذي 03/11 المذكور سابقا، الجريدة الرسمية العدد 07، ص 21.

تقوم أمانة المجلس الوطني للمحاسبة، بعد فحص مادي للوثائق بمنح وصل إيداع للمعنى مؤرخ ومرقما وموقعا يسلم شخصيا مقابل وصل استلام أو يرسل له بواسطة رسالة موصى عليها.

3.1 شروط إنشاء مكتب محافظ الحسابات:

لقد نصت المواد 2، 3، 4 من المرسوم التنفيذي رقم 31/11 المؤرخ في 27 جانفي 2011 على الشروط الواجب توفيرها لإنشاء مكتب محافظ الحسابات، بحيث نصت المواد على ما يلي:[1]

- يجب على المترشح لمهنة محافظ الحسابات إثبات وجود محل مهني.
- يجب أن يكون المحل ملكا أو مستأجرا للمهني، على ألا تقل فترة الإيجار عن سنة.
- توفر المحل على كل الظروف الملائمة التي تسمح له بإنجاز مهامه في أحسن الظروف

4.1 تعين محافظ الحسابات

يفرض على كل الكيانات العمومية الاقتصادية بدون استثناء تعيين محافظ الحسابات وإجمالا فإن تعينه يتم تحت الأشكال التالية:

1.4.1 التعيين في القانون الأساسي (الجمعية العامة التأسيسية)

يعين القائمون بالإدارة الأولون وأعضاء مجلس المراقبة الأولون ومندوبو الحسابات الأولون القوانين الأساسية عند تحرير الحصص العينية كلها وتعيين على الأقل 25 بالنسبة للحصص النقدية (الأسهم) هذا ما يسمح بتكوين الجمعية العامة التأسيسية وفي محضرها الأول يتم تعيين المديرين الأولين وتعيين محافظ أو محافظي الحسابات.[2]

2.4.1 التعيين عن طريق المساهمين

تعين الجمعية العامة للمساهمين مندوبا للحسابات أو أكثر لمدة (03) ثلاث سنوات، تختارهم من بين المهنيين المسجلين في الجدول الغرفة الوطنية.

ونصت المادة 26 من القانون 01/10 على تعيين الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا وعلى أساس دفتر الشروط محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 7، الصادرة في 2011/02/02، ص 21، 22

[2] أمال بن يخلف، **المراجعة الخارجية في الجزائر**، رسالة الماجستير جامعة الجزائر، 2002، ص106

كما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 30/11 المؤرخ في 2011/01/27 المتعلق بتعيين محافظي الحسابات على أنه خلال أجل أُقصاه شهرين بعد إقفال آخر دورة لعهدة محافظ أو محافظي حسابات، يتعين على مجلس الإدارة أو المكتب المسير أو الهيئة المؤهلة لإعداد دفتر الشروط بغية تعيين محافظ أو محافظي الحسابات من طرف الجمعية العامة.[1]

ويجب أن يتوفر دفتر الشروط على الخصوص ما يلي:

- عرض عن الهيئة أو المؤسسة وملحقاتها المحتملة ووحداتها وفروعها في الجزائر وفي الخارج
- ملخص المعاينات والملاحظات والتحفظات الصادرة عن حسابات الدورة السابقة التي أبداها محافظو
- الحسابات المنتهية عهدتهم، وكذا محافظو الفروع إذا كانت المؤسسة تقوم بإدماج الحسابات
- العناصر المرجعية المفصلة لمواضيع المهمة والتقارير الواجب إعدادها.
- نموذج التصريح الشرفي الذي يبين وضعية الاستقلالية اتجاه الكيان طبقا للأحكام التشريعية
- الوثائق الإدارية الواجب تقديمها ونموذج الرسالة الترشح

3.4.1 التعين عن طريق المحكمة

تعين الجمعية العامة محافظي الحسابات، وفي حالة وجود مانع او رفض واحد او أكثر، يتم اللجوء الى تعينهم؛ تعين الجمعية العامة محافظي الحسابات وفي حالة وجود مانع أو رفض واحد أو أكثر، يتم اللجوء إلى تعيينهم أو استبدالهم بموجب أمر من رئيس المحكمة التابعة لمقر المؤسسة بناء على طلب من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين.

ونصت المادة 715 مكرر 8 من القانون التجاري على يجوز لمساهم أو عدة مساهمين يمثلون على الأقل عشر (1/10) من رأسمال الشركة أن يطلبوا من العدالة وبناء على سبب مبرر، رفض مندوب أو مندوبي الحسابات الذين عينتهم الجمعية العامة[2].

وفي نفس السياق جاه المرسوم التنفيذي رقم 11-30 بـ إذا فشلت المشاورات أو لم تتمكن الجمعية العامة من تعيين محافظ الحسابات لأي سبب كان يعين محافظ الحسابات بموجب أمر من رئيس المحكمة مقر الهيئة أو المؤسسة بناء على عريضة من المسؤول الأول بالمؤسسة.

[1] المادة 03 من المرسوم التنفيذي 30/11 المذكور سابقا، الجريدة الرسمية العدد 07، ص23
[2] المادة 15 من المرسوم التنفيذي 30/11 المذكور سابقا، الجريدة الرسمية العدد 07، ص24

5.1 مدة العهدة

تم تحديد مدة عهدة محافظ الحسابات (03) بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ولا يمكن تعيين نفس المحافظ بعد عهدتين متتاليتين إلا بعد مضى ثلاث سنوات.[1]

وفي حالة عدم المصادقة على حسابات المؤسسة المراقبة خلال سنتين (02) متتاليتين يتعين على محافظ الحسابات إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك، وفي هذه الحالة لا يجري تجديد عهدته.

هناك استثناء متعلق بمدة العهدة، ذلك في حالة استخلاف محافظ الحسابات المحافظ السابق لأسباب المنع الاستقالة، الرفض... إلخ، إلا أن تدخلات هذا الأخير تكون محدودة في الوقت إذ لا يمكنه إلا إتمام المدة المتبقية لمحافظ الحسابات السابق.

2. حقوق وواجبات محافظ الحسابات

يتم تطرق في هذا المطلب إلى حقوق وواجبات محافظ الحسابات حسب ما هو مقرر في قانون 01/01 وهي كالآتي:

1.2 واجبات محافظ الحسابات

تتمثل واجبات محافظ الحسابات فيما يلي:

- ضرورة التزام المحافظ بمعايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها عند تنفيذ عملية التدقيق، مخالفة المحافظ لهذه المعايير تعرضه للمسائل القانونية او المسائلة المهنية من قبل اعضاء المهنة.
- تقديم تقرير مكتوب يبين فيه رايه حول عدالة القوائم المالية ومدى تمثيلها للمركز المالي ونتائج اعمال المؤسسة تحت التدقيق.
- ضرورة حضور الاجتماع السنوي للجمعية العمومية والرد على اية استفسار للمساهمين حول ما ورد في تقريره.
- ضرورة الالتزام بقواعد قانون شرف المهني وآدابها وسلوكها في كل ما يتعلق بعمله.
- عدم التدخل في التسيير حسب المادة 28 من القانون 91/08 المؤرخ في 27/04/1991 المتعلق بالمهن الثلاث التي تشترط مهام محافظي الحسابات عبارة عن فحص قيم ووثائق المؤسسة او الهيئة المراقبة ومطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها باستثناء التدخل في التسيير والهدف الأساسي من ذلك.

[1] المادة 27 من القانون 01/10 المذكور سابقا، الجريدة الرسمية، العدد 42، ص07

2.2 حقوق محافظ الحسابات

بينت احكام مواد (31، 32، 33، 34) من القانون 10/01 حقوق محافظ الحسابات ويمكن تلخيصها في:[1]

- يمارس محافظ الحسابات نشاطه في كامل التراب الوطني.
- يطلع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية والموازنات والمراسلات والمحاضر وصفة عامة كل الوثائق والكتابات التابعة للمؤسسة
- يمكن لمحافظ الحسابات ان يجري طيلة السنة التحقيقات او الرقبات التي يراها مناسبة؛
- يطلب من القائمين بالإدارة والاعوان التابعين للمؤسسة كل التوضيحات والمعلومات وان يقوم بكل التفتيشات الي يراها لازمة؛
- يطلب من الاجهزة المؤهلة الحصول في مقر المؤسسة على معلومات تتعلق بمؤسسات مرتبطة بها او مؤسسات اخرى لها علاقة مساهمة معها.
- يعلم كتابيا في حالة عرقلة ممارسة مهنته هيئات التسيير قصد تطبيق احكام القانون التجاري
- يحصل على كشف محاسبي يعده القائمون بالإدارة في المؤسسة محل التدقيق، يعد حسب مخطط الحصيلة والوثائق المحاسبية كل ستة أشهر.
- يحضر محافظ الحسابات الجمعيات العامة كلما تستدعي للتداول على اساس تقرير هو يحتفظ بحق التدخل في الجمعية المتعلقة بأداء مهمته.
- تحدد الجمعية العامة أو الهيئة المؤهلة المكلفة بالمداولات اتعاب محافظ الحسابات في بداية مهمته

3. مسؤوليات ومهام محافظ الحسابات.

يتحمل محافظ الحسابات أثناء ممارسة مهامه مسؤوليات منصوص عليها في القانون 01/10 يتم عرضها فيما يلي:[2]

1.3 المسؤوليات المدنية: نصت المادة 60 من القانون 01/10 على أن محافظ الحسابات أثناء تأدية مهامه يعد مسؤولا مدنيا اتجاه زبائنه في الحدود التعاقدية.

وحسب المادة 61 يعد محافظ الحسابات اتجاه الكيان المراقب، عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه، ويعد متضامنا اتجاه الكيان أو اتجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام النظام، ولا يتبرأ من مسؤوليته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها إلا إذا ثبت أنه قام بالمتطلبات العادية لوظيفته وأنه بلغ مجلس الإدارة بالمخالفات، يثبت أنه اطلع وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة

[1] المواد 31، 32، 33، 34، من القانون 01/10، المذكر سابقا، الجريدة الرسمية، العدد 42، ص 08
[2] المواد 60، 61 من القانون 01/10، المذكور سابقا، الجريدة الرسمية، العدد 42

2.3المسؤولية التأديبية: حسب المادة 63 يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالته من مهامه، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عن ممارسة وظائفه، وتتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اخذها وفق ترتيبيها التصاعدي حسب خطورتها في:[1]

3.3 لمسؤولية الجزائية: حسب المادة 62 يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام القانوني.[2] ويمكن تلخيصها فيما يلي:

الجدول رقم (01): المسؤولية الجزائية لمحافظ الحسابات في الجزائر.

المخالفة المرتكبة	النص القانوني	العقوبة / الغرامة
الممارسة بصفة غير قانونية للمهنة	المادة 73 من القانون: 01/10	الحبس من 6 أشهر إلى سنة واحدة والغرامة من 50.0000 دج إلى 200.0000 دج
منح عمدا او الموافقة على البيانات غير الصحيحة الواردة في التقارير المقدمة للجمعية العامة	المادة 825 من القانون التجاري الجزائري	من 6 أشهر إلى سنتين والغرامة من 20.000 إلى 500.000دج
الممارسة العمدية وقبول الاحتفاظ بوظائف محافظ الحسابات بالرغم من عدم توفر المؤهلات	المادة 829 من القانون التجاري الجزائري	الحبس من شهرين إلى 6 أشهر والغرامة من 20.000دج إلى 500.000دج
تعمد محافظ الحسابات تقديم معلومات كاذبة او تأكيدها او عدم الكشف عن الوقائع الاجرامية الى وكيل الجمهورية	المادة 830 من القانون التجاري الجزائري	من سنة إلى 5 سنوات والغرامة من 20.000دج إلى 200.000دج
افشاء سر المهنة	المادة 830 الفقرة 2 من القانون التجاري الجزائري	من شهر إلى 06 أشهر والغرامة من 500دج إلى 5.000دج

المصدر: أبوبكر الصديق قيدان، محافظ الحسابات في المؤسسة الاقتصادية دراسة مقارنة بين الإطار النظري والتطبيقي، مرجع سبق ذكره، ص 30-31

[1] المادة 63 من القانون 01/10 المذكور سابقا، الجريدة الرسمية، العدد 42، ص10

[2] المادة 01 من قانون العقوبات.

4. مهام محافظ الحسابات:

يقوم محافظ الحسابات بمجموعة من المهام المحددة قانونا ويمكن تقسيم هذه المهام إلى مهام دائمة واخرى خاصة.

1.4 المهام الدائمة:28

تتمثل المهام الدائمة لمحافظ الحسابات فيما يلي:[1]

حسب مضمون المادة 23 من القانون 10/01 فإن محافظ الحسابات مكلف بالمهام الآتية:

- يشهد بان الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات.
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الادارة ومجلس المديرين أو المسير
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين المؤسسة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للمؤسسة المعنية بمصالح مباشرة أو غير مباشرة.
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو الهيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.
- تخص هذه المهام فحص قيم ووثائق المؤسسة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير.
- كما تنص المادة 24 من نفس القانون على انه عندما تعد المؤسسة او الهيئة حسابات مدمجة أو حسابات، مدعمة يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدمجة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو المؤسسات التابعة لنفس المركز هي كالتالي:

  - تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة.

[1] نفس المرجع السابق، المادة 23، ص 07

- تقرير خاص حول تفاصيل خمسة تعويضات.
- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب أسهم أو حسب الحصة الاجتماعية
- تقرير خاص حول اجراءات الرقابة الداخلية.
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال

1.4 المهام الخاصة:[1]

بالإضافة الى مهام الدائمة السابقة الذكر، يقوم محافظ الحسابات بمهام اخرى خاصة او مؤقتة، وسميت كذلك لأنها مرتبطة بأحدث قد تحدث او لا خلال الوكالة، ويمكن ذكر بعضها:

- إخطار الجمعية العامة للكيان بكل المخالفات التي اكتشفها
- التدخل في حالة تغير رأس المال الاجتماعي.
- يرفع محافظ الحسابات إلى وكيل الجمهورية كل فعل جنائي اطلع عليه في إطار مهمته الدائمة

المطلب الثالث: عموميات حول التقارير.

يعتبر تقرير مدقق الحسابات خلاصة العمل الذي قام به من تاريخ تعيينه إلى غاية تكوين رأيه فني حول القوائم المالية.

1. ماهية تقرير محافظ الحسابات

- **عرفه (السقا وأبو الخير، 2002)** على أنه" وسيلة اتصال بين المدقق ومستخدمي التقارير المالية، ويشكل وثيقة مكتوبة يبين فيها المدقق ما قام به من إجراءات وما توصل إليه من أحكام ويلخص فيها رأيه حول مدى عدالة القوائم المالية.[2]

- **عرفه (الذنيبات، 2010) على أنه "** يمثل الناتج النهائي لتلك العملية، وهو خلاصة عمل المدقق الذي يبين فيه النتائج التي تم التوصل إليها، ويعتبر أحد المراجع الرئيسية التي يتم الاعتماد عليها لتحديد مسؤوليات المدقق" كما عرفه (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2012) بأنه " وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني مؤهل لإبداء رأيه فني محايد بهدف إعلام مستخدمي المعلومات حول درجة التطابق بين المعلومات الاقتصادية بمعناها المهني المتعارف عليه. كما يشمل الفحص الانتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات

[1] المادة 715 مكرر من القانون التجاري الجزائري، ص 200
[2] عمر علي عبد الصمد، **التدقيق المحاسبي بين التأصيل العلمي والتطبيق العملي، الجزء الثاني، دار هومه للنشر والتوزيع، ص110.**

والمعلومة المحاسبية المبينة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية بواسطة المدقق الخارجي، وبما يتمشى مع متطلبات القانونية والقواعد المهنية، بهدف إبداء الرأي فني ومحايد على مدى دقة أو صحة البيانات والمعلومات للاعتماد عليها، وما إذا كانت القوائم المالية التي أعدتها المؤسسة تعطي صورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها في السنة المالية في محل التدقيق.

وعليه يمكن تعرف تقرير مدقق الحسابات على انه: وثيقة مكتوبة صادرة عن مدقق الحسابات تقدم للجهة التي عينته، تتضمن إبداء/ أو عدم إمكانه من إبداء رأيه الفني المحايد حول شرعية وصدق القوائم المالية، من أجل استخدامها من طرف أصحاب المصالح.

ومن خلال المرسوم التنفيذي 11-202 المؤرخ في 26 ماي 2011، والذي نص في مادته الثانية على المعايير الخمسة عشر دون التطرق إلى محتوياتها وهي كالتالي:[1]

- معيار تقرير عن الرأي حول القوائم المالية.
- معيار التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والحسابات المدمجة .
- معيار التقرير حول الاتفاقيات المنظمة .
- معيار التقرير حول المبلغ الإجمالي لأعلى خمس أو عشر تعويض.
- معيار التقرير الامتيازات الممنوحة للمستخدمين.
- معيار التقرير حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسن السهم أو حسب الحصة الاجتماعية.
- معيار التقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية .
- معيار التقرير استمرارية الاستغلال
- معيار التقرير المتعلق بحيازة أسهم الضمان.
- معيار التقرير المتعلق بعملية رفع رأس المال
- معيار تقرير المتعلق بعملية تخفيض رأس المال.
- معيار تقرير المتعلق بإصدار قيم منقولة أخرى.
- معيار التقرير بتوزيع التسبيقات على ارباح الأسهم.

[1] المرسوم التنفيذي 11-202، المؤرخ في 26 ماي 2011، المادة 02

- معيار التقرير المتعلق بتحويل الشركات ذات الأسهم.
- معيار التقرير المتعلق بالفروع والمساهمات والشركات المراقبة

2. أنواع التقارير محافظ الحسابات

تختلف التقارير التي يقدمها محافظ الحسابات باختلاف الزاوية التي ينظر لها منها وتتعدد هذه التقارير بتعدد المهام التي توكل إليه، وهناك أنواع عديدة لإبداء الرأي بتقارير المراجعة، ومن خلال هذا المطلب سيتم إنجازها على النحو التالي:

1.2 التقرير النظيف

يعتبر التقرير النظيف أحد الأنواع القليلة المعبرة عن رأي المدقق الإيجابي حول المعلومات المحاسبية، كونه يمتاز بعدم احتوائه على تحفظات، ويعبر عن القوائم المالية بصدق، كنتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي، وبكونه كذلك يعبر على أن أعمال المؤسسة وحساباتها تتم وفقا للمعايير والمبادئ المحاسبية المتفق عليها، ويتكون هذا التقرير العادة من فقرتين: الأولى تتناول نطاق عملية التدقيق، والثانية تتضمن رأي مدقق الحسابات.[1]

2.2التقرير المتحفظ

يستخدم هذا النوع من التقارير، عندما يرى المدقق أن القوائم المالية محل الفحص تعبر في مجملها عن المركز المالي والنتيجة، مع وجود قيود أو تحفظات معينة يجب أن يكون مستعمل هذا التقرير على علم بها، ولذلك فإن المدقق عند إبداء رأيه في القوائم المالية يستخدم اصطلاحات معينة للتعبير عن تحفظاته، حيث عليه استخدام كلمة "باستثناء" أو " باصطلاح " وأحيانا " أخذ بعين اعتبار" لكي يحدد مسؤولياته وليس عدم الموافقة على الحسابات

- تحفظات بشأن نطاق العمل الذي قام به المدقق
- تحفظات تتضمن نقدا للقوائم المال

[1] محمد قاسم تنتوش، **نظم المعلومات في المحاسبة والتدقيق المهني ودور الحاسوب في إدارة التشغيل، دار الجبل، بيروت 1998، ص 47.**

الشكل رقم (02): نموذج الشهادة بتحفظ

طبقا للمهمة التي كلفت بها من طرف الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ.....يشرفني أن أقدم لكم تقريري حول الحسابات السنوية للنشاط المغطى للفترة من..... إلى.....

1. **تقرير حول الشهادة:**

أ. قمت بمراقبة الحسابات السنوية لمؤسستكم لهذا النشاط

ملاحظات وتصريحات حول إحتمال عدم الدقة والشرعية المحتملين اللتين لا تعارض الشهادة.

ب. قمت بالتحقيق حول المصداقية المعلومات المتعلقة بالحالة المالية وبالحسابات المعطاة في المستندات الموجهة إلى ذوي الأسهم أو التي وضعت تحت تصرفهم بمناسبة الجمعية العامة

" ملاحظات ومعلومات إضافية المحتملة **"**

ج. يجب عليا أن أبدي تحفظات حول النقاط التالية:

تحت التحفظات المشار إليها أعلاه ونظرا للاجتهادات التي أديتها طبقا للتوصيات المهنية أقدر انه بإمكاني الشهادة أن الحسابات السنوية كما هي مقدم في الصفحات .....لهذا

2. **المعلومات:**

طبقا للقانون أعمالكم تم في.....

يوم .....

الامضاء.....

الملاحظات: يجب تأشير الحسابات السنوية من قبل محافظ الحسابات ومرفقة التقرير

المصدر: الوزارة المالية، المديرية العامة للمحاسبة، المجلس الوطني للمحاسبة، مجموعة النصوص التشريعية القانونية المتعلقة بضبط مهنة المحاسبة، منشورات الساحل، الجزائر، 2002، ص85.

3-التقرير برأي معاكس

يدلي محافظوا حسابات برأي عكسي أو سالب إذا وجدوا من فحصهم ومن القرائن المؤيدة أن القوائم المالية لا تمثل بصدق وعدالة حقيقية أوضاع المؤسسة. ولم يتم إعدادها وفق المعالة السليمة ولم يراع في معالجتها وعرضها تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما[1]

[1] خالد راغب الخطيب-خليل محمود الرفاعي، **علم التدقيق الحسابات**، النظري والعلمي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009، ص128

4-تقرير عدم إبداء الرأي

يعمد المدقق إلى إصدار هذا التقرير، في حالة عدم تمكنه من تطبيق اختبارات التدقيق التي ير أنها ضرورية لتكوين قناعته، وقد تكون الموانع هذه المؤسسة نفسها أو من أسباب خارجة عنها.

ويمكن اختصار أنواع التقارير في الشكل الموالي يبين بصورة واضحة.[1]

الشكل رقم(03): أنواع التقارير

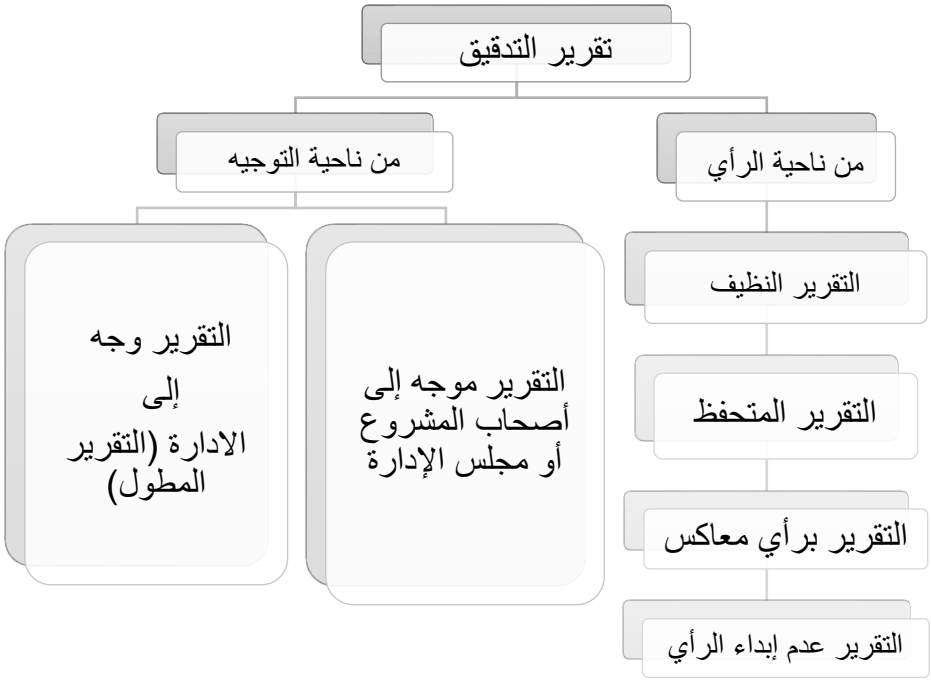

المصدر: محمود قاسم تنتوش، مرجع سبق ذكره، ص 47

[1] يوسف محمد أجربوع، مراجعة الحسابات بين النظري والتطبيقي، الوراق للنشر، الأردن، 2007، ص 206

3. خصائص وأهمية التقارير.

1.3 الأهمية: إن تقرير محافظ الحسابات يعتبر ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة وكافة متعامليها وتنبع هذه الأهمية من عدة عوامل، أهمها:[1]

- يعتبر التقرير خلاصة ما وصل إليه محافظ الحسابات من عمله، حيث أن عملية التدقيق تتيح للمحافظ التعرف على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بعمليات المؤسسة والتي انعكست في النهاية على نتائج الاعمال والمركز المالي. ومن ثم يكون تقرير المحافظ بمثابة كشف يقدمه لمن يهمه الامر بصفة خاصة لملاك،
- يعتبر تقرير المحافظ الوثيقة المكتوبة التي لا بد من الرجوع إليها لتحديد مسؤولية المحافظ المدنية والجنائية، للوقوف على إهماله أو تقصيره في الرقابة
- تزايد الطلب على الرأي الفني المحايد لمحافظ الحسابات نتيجة لما يواجهه مستخدم المعلومات من صعوبة في تقييم جودة المعلومة المقدمة إليه وتحديد درجة الاعتماد عليها.

2.3 الخصائص

تستطيع أن توجز الخصائص الرئيسية لجودة التقرير في الآتي:[2]

1.2.3 الإيجاز: يجب أن، لا يكون التقرير مطولا أكثر من اللازم وأن يكون هناك جمل أو كلمات غير مترابطة وكذلك أن، لا يتضمن التفاصيل الكثيرة والتي تفقد التركيز.

2.2.3 الوضوح: يجب أن، لا يكون هناك أي غموض في محتويات التقرير حتى يتم توصيل البيانات بشكل واضح

3.2.3 الأهمية: يجب أن، تكون المعلومات الواردة في التقرير ذات أهمية للطرف المستفيد وأن يتم الابتعاد عن الجمل التي من الممكن أن، لا تكون ذات أهمية.

4.2.3 الصحة والدقة: يجب أن، تكون المعلومات الواردة في التقرير دقيقة حتى يتسنى للأطراف المعنية الاستفادة من تلك المعلومات.

5.2.3 الترابط: يجب أن تكون الجمل في التقرير مترابطة وأن تشجع القارئ التقرير دون تشتت الأفكار.

6.2.3 الصدق والأمانة: يجب أن يكون المدقق متحيز في قراره لأي طرف من الأطراف وان يضع نتائج التقرير بكل صدق.

---

[1] محمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص 366.

[2] خالد أمين عبد الله، **علم التدقيق الحسابات**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط4 الإسكندرية، 2007، ص95.

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية حول المعلومة المالية.

أصبح الحصول على المعلومات في شتى المجالات ذات العلاقة بالموضوع وحرية تداولها ومصداقيتها ودقتها من القضايا المهمة بالنسبة لرجال الأعمال والمستثمرين، وهذا ما يبرز أهمية المعلومة المالية، لذلك خصصنا هذا المحور للتطرق إلى مفهوم المعلومة المالية والتعرف على مختلف مصادرها وصولا إلى علاقتها بالتدقيق الخارجي من خلال الآتي:

المطلب الأول: ماهية المعلومة المالية.

1. مفهومة المعلومة المالية.

مفهوم جودة المعلومة المالية: كلمة جودة عرفها قاموس أكسفورد الأمريكي بأنها: درجة والتفوق في نوعية والقيمة، وجودة المعلومة المالية تعني أيضا المعيار الذي يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومة المالية لأهدافها.[1]

- تعريف المعلومة المالية: تعرف المعلومة إحدى نظم المعلومات المبنية على الحسابات الآلية التي تقوم بدعم عملية اتخاذ

المديرين الماليين لقراراتهم المتعلقة الأنشطة التمويلية وتحديد المخصصات المالية والرقابة على الموارد المالية.[2]

- التعريف الثاني: عرفت على أنها صورة والنتائج، تأتي بمعرفة لا يملكها المستلم أو لا يستطيع التنبؤ بها، فالمعلومات تقلل من عدم التأكيد وليس لها قيمة إذا كان لديها تأثير مقيد على القرارات والاعمال.

-التعريف الثالث: إن توفير المعلومة المالية توفير ليس هدفا بحد ذاته وإنما توفيرها بجودة عالية هو الأساس، ونقصد بذلك أن تكون المعلومة المالية ذات محتوى إعلامي نفعي يولد الاستفادة لمستخدمي المعلومة، فلم تعد عملية تحويل البيانات إلى معلومات بعد معالجتها كافية[3]

- ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف مبسط للمعلومة المالية على أنها معلومات منسقة ومنظمة في شكل قوائم مالية، تفيد الجهة التي تستعملها لاتخاذ قرار معين.

---

[1] ناظم حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة (مدخل التحليل)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 17

[2] طارق طه، **مقدمة نظم المعلومات الإدارية والحسابات الآلية، توزيع المنشأة المعروف الإسكندرية**، دون سنة نشر، ص297

[3]. علي بن يحي، مرجع سبق ذكره، ص48

2. خصائص المعلومة المالية.

تتميز نظم المعلومات بعدة خصائص إذا توافرت تجعله نظاما معلوماتيا حيويا في المؤسسة المتواجد فيها، حتى تكون المعلومة المالية ذات أهمية ومفيدة لمتخذي القرارات يجب أن تتوفر على جملة من الخصائص النوعية، والتي أشار إلى بعضها المشرع الجزائري في المادة 08 من المرسوم التنفيذي 08-156، من خلال المواد 11إلى 16 تم تطرأ الى الخصائص النوعية للمعلومة المالية وهي كالتالي:[1]

1-القابلية للمقارنة.

يقصد بها أن تعد المعلومة باستخدام نفس الأساليب والإجراءات المحاسبية من عام لآخر ولنفس المؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي، ويمكن مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية بأداء الوحدات الاقتصادية الأخرى، أي ينبغي ان تكون الطرائق المحاسبية المعتمدة نفسها، او ان تتم عملية القياس والعرض بالنسبة للأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والاحداث الاقتصادية على الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، بما فيها الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة، كما يجب ان يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية:

-في الوقت المناسب لنفس المؤسسة.

-مع القوائم المالية لهياكل الأخرى.

2-القابلة للفهم

إن أحد الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة في القوائم المالية هي جاهزية قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، ولهذا الغرض يفترض ان لدى المستخدمين مستوى معقولا من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، وان لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، أي تعني ان المعلومات المالية يجب عرضها بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها، فهي من ناحية تتطلب ان تكون معروضة بوضوح

من المعرفة التي تمكنهم من فهم المعلومات التي وردت في القوائم المالية

3-الملائمة

تعرف بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، وذلك بتحسين قدرة المستخدم على التنبؤ والتقويم، وان تكون متاحة في الوقت المناسب لاتخاذ القرار. وبالتالي فإن الملائمة تتمثل في:

[1] طارق طه، المرجع سبق ذكره، ص 57

- **شروط القيمة التنبئية[1]**

إن ملائمة المعلومة المالية وجودتها ترتبطان ارتباطا وثيقا بقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة من طرف مستخدميها، حيث إنها وانطلاقا من مخلفات الاحداث الماضية والنتائج الحاضرة تمكن مختلف المستخدمين في بناء تنبؤات مستقبلية (ربط الحاضر بالمستقبل) والمساهمة في اتخاذ القرار بناء على توقعات مستقبلية فيما يخص الكيان ونشاطاته.

- **شرط القيمة الرقابية للمعلومة (القيمة المسترجعة)**

هي خاصية لا تقل عن أهمية عن القيمة التنبئية، حيث انه واعتمادا على عامل التغذية العكسية، تلعب المعلومة المالية الملائمة دورا رقابيا تقييميا فعالا لصالح المستخدمين من خلال مساعدتهم في اكتساب ميزة التغيير من خلال تصحيح مختلف التوقعات الحالية والمستقبلية أي انها تملك مستوى عاليا من التقييم الارتدادي من جهة تقلل من درجة عدم التأكد في عملية اتخاذ القرارات بالنسبة لمستخدميه

- **إمكانية التحقق من صحة من صحة التوقعات.**

المعلومات المحاسبية الملائمة هي تلك التي تغير في تقييم مدى صحة التوقعات السابقة وبالتالي تقييم القرارات التي بنيت عليها، أي انها المعلومات المفيدة في تصحيح التوقعات السابقة او تأكيدها وذلك لان معرفة نتائج الاحداث السابقة يساعد التنبؤ بالمستقبل وتقييم البدائل السابقة والتأكيد من صحة البدائل الماضية.

4-المصداقية (الموثوقية).

الموثوقية للمعلومات المالية تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء والتحفيز في العرض والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية، وتمثل الموثوقية في المعلومات المالية الضرورية للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم، وتتضمن الصفات الفرعية التالية:

- **الحياد:** ويعني البعد عن التحيز وتكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية كذلك إذا أعدت للاستخدام العام بغض النظر عن اهتمامات أي جهة من أصحاب العلاقة بحد ذاتها.[2]
- **الشمولية:** وتعني ان المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية كذلك إذا اعدت للاستخدام العام بغض النظر عن اهتمامات أي جهة من أصحاب العلاقة بحد ذاتها.

[1] مرجع سبق ذكره، ص 58
[2] علي بن يحي، المرجع سبق ذكره، ص 59

- **الصور الصادقة:** أن تمثل المعلومات بصدق المعلومات المالية والاحداث الأخرى التي من المفروض انها تمثلها وان تعبر عنها بشكل معقول اعتمادا على مقاييس وأسس اعتراف.

- **تغليب الحقيقة الاقتصادية على الجانب القانوني:** يسعى للتعبير عن ان القواعد يجب ان تهدف الى تحقيق الواقع الاقتصادي بدلا من الشكل القانوني، وحتى تكون المعلومات لها تمثيل صادق للعمليات المالية والاحداث الأخرى التي من المفترض ان تمثلها، فمن الضروري ان تكون قدمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية، وليس الشكل القانوني فحسب

- **الحيط والحذر:** يواجه معدي المعلومات المالية حالات عدم التأكد التي تحيط بالعديد من المواقف، منها إمكانية تحصيل الديون المشكوك فيها والعمر الإنتاجي المتوقع للتجهيزات والمعدات وعدد حالات المطالبات المتوقع حدوثها عن الكفالات والضمانات، ويتم الاخذ بالحسبان حالات عدم التأكد هذه عن طريق الإفصاح عن طبيعتها ومداها، وبتطبيق أساس التحفظ عند اعداد المعلومات المالية

والشكل الموالي يلخص الخصائص النوعية للمعلومة المالية:

الشكل رقم (04): خصائص المعلومة المالية

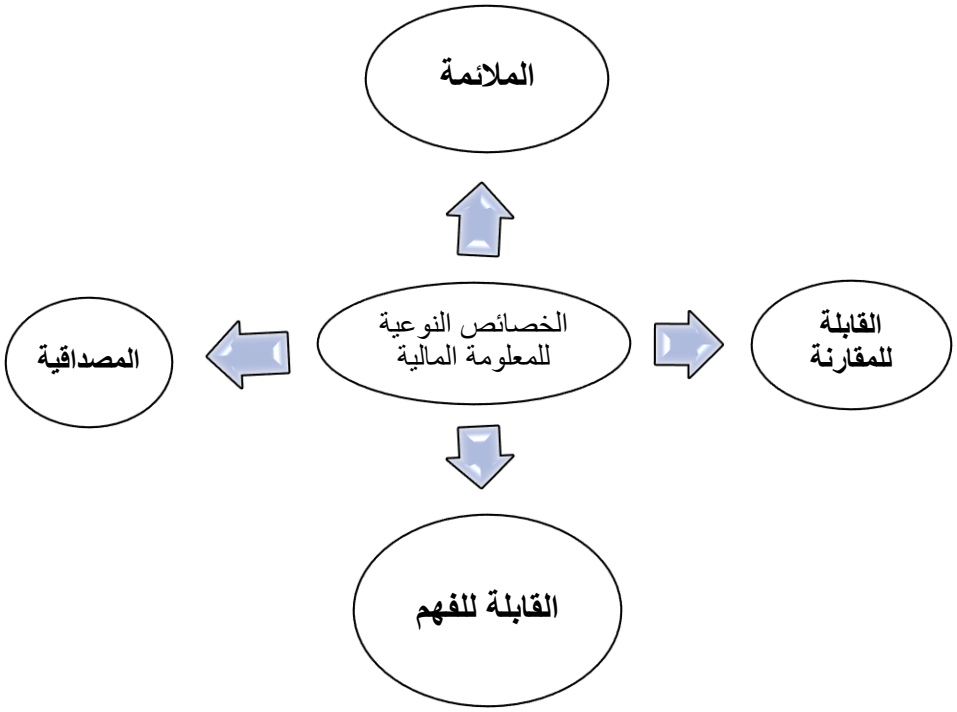

المصدر: من إعداد من اعداد المؤلف الدكتور علي بن يحي، كتاب التدقيق المالي والمحاسبي،59.

3. الأهمية والأهداف المعلومة المالية.

1.3 الأهمية:

تكمن أهمية المعلومة المالية في:[1]

- المعلومة المالية تاريخية أو الحالية أو المستقبلية، تلعب دورا أساسيا في الحكم على كفاءة سوق الأوراق المالية
- تهتم بتسجيل تكاليف والإرادات بعد حدوثها، أي أنها معلومة فعلية متعلقة بأحداث وقعت بالمؤسسة
- تساعد متخذ القرار في وضع الموازنة التقديرية

2.3 الأهداف:

- توفير أساس يسمح لمستخدمي القوائم المالية الحاليين والمحتملين باتخاذ القرارات في مختلف أوجه النشاط المؤسسة
- إفادة المستخدمين في اتخاذ القرارات الرشيدة
- مراعاة الإفصاح عن المعلومات لمستخدمي المعلومة المالية، وحسب الإلزامية القانونية، وحسب الدرجة الاستفادة منها في اتخاذ القرار.

المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية

تطرقت المادة 25من قانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الى القوائم المالية الواجب اعدادها مرة في السنة على الأقل، كما تطرقت عدة كتاب وأكاديميين الى مفهوم وتعريف مضمون القوائم المالية، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

1. الميزانية.

هي التي توضح من جهة مصادر أموال المؤسسة واستخدامات هذه الأموال، حيث يحتوي جانبها الأيمن (الأصول) كل ارصدة الحسابات المدينة سواء الثابتة او المتداولة او المعنوية، ويحتوي جانبها الايسر (الخصوم) ما عليها من التزامات ومكونات هذه الالتزامات ومقدارها سواء كانت لحملة الأسهم او للغير حقوق الملكية. وأطلق عليها ميزانية لكون جانبيها متساويين.[2]

[1] بلباشير الحاج **دور الملاحق في تفسير المعلومة المالية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة أدرار2020

[2] العلي بن يحي، مرجع سبق ذكره، ص 67

2. حساب النتائج

يدعى في الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدخل أو المكاسب، وفي بريطانيا قائمة الأرباح والخسائر، ويعرف حسب النظام المحاسبي والمالي: " أنه بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنتجة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية الربح أو الخسارة "[1]

3. جدول سيولة الخزينة أو جدول التدفقات النقدية

لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار رقم 7 "جدول التدفق النقدي" سنة1992 وذلك لأهمية التدفقات النقدية في ضمان سيرورة نشاط المؤسسة حيث أضيف الى الكشفين السابقين، جدول سيولة الخزينة. يتم أعداده وعرضه على أساس نقدي، ويتمثل الهدف من جدول السيولة الخزينة في إعطاء مستعملي الكشوفات المالية أساسا لتقيم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال [2]

4. جدول تغير رؤوس الأموال

ويدعى أيضا جدول تغير الأموال الخاصة فحسب النظام المحاسبي والمالي فإنه: يشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.[3]

المطلب الثالث: مستخدمي القوائم المالية وإحتياجاتهم.

يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين الموظفين، المقرضين، الموردين...إلخ، ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات، والتي تشمل ما يلي:

أ) **المستثمرون:** يقوم المستثمرون عادة بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة كشراء الأوراق المالية مثلا، من شأنه إعطاء أهمية بالغة للمعلومات من طرف مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم قبل المخاطرة المصاحبة لإستثمارهم وتوقع العائد المتحقق منها، والتي تعينهم على تقيم قدرة المشروع على توزيع الأرباح الأسهم.

ب) **العمال:** يبحث العمال على أن تكون المكافأة المدفوعة من قبل الأرباح العمل مرضية لهم، وبالتالي تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمال.

ج) **المقرضون:** تفيد المعلومات المالية المقرضين على معرفة قيمة قروضهم وكذا نسبة الفائدة المترتبة عن هذه القروض، كما تساعدهم على تحديد القيم إذا كانت سوف تدفع لهم عند تاريخ الإستحقاق

[1] رضوان حلوة حنان، **أسس المحاسبة المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2004، ص89
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 26
[3] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة

د) **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون:** يعتمد الموردون والدائنون الآخرون على المعلومات قصد تقدير مدة إستحقاق المبالغ قيد التحصيل.

ه) **العملاء:** تشمل حاجاتهم للإفصاح في المعلومات المرتبطة بإستمرارية المؤسسة، لاسيما عندما يكون لهم إرتباط طويل المدى معها أو إعتماد عليها.

و) **الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:** من مصلحتهم الإلمام بالمعلومات التي تساهم في عملية توزيع الموارد حسب نشاطات المؤسسة، وذلك من أجل تنظيمها، تحديد السياسات الضريبية، وإستخدمها كأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

ز) **الجمهور:** من أجل الإحاطة بمستجدات المؤسسات يحتاج جمهور القوائم المالية من أجل اتخاذ القرار المناسب، فقد تساهم المؤسسة في نمو الاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها.[1]

[1] Philippe Touron Et Hubert Tondeur- comptabilité en IFRS- Edition d'organisation- paris-2004-p7p8

المبحث الثالث: دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية.

المعلومة المالية لا تكتسب صفة الجودة الا إذا تم معالجتها والتدقيق فيها من طرف محافظ مؤهل يتمثل في محافظ حسابات ويجب ان يكون حيادي ومستقل عن المؤسسة التي يقوم بدراستها حيث ان محاف الحسابات هو المسؤول عن تفعيل تلك الخصائص النوعية التي تتميز بها المعلومة المالية وهذا ما يؤدي الى تحقيق الفائدة والمنفعة المستخدمي هذه المعلومات المالية، وذلك من خلال مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم حول المؤسسة وتتبرز اهمية محافظ الحسابات في تحقيق جودة المعلومات المالية من خلال خصائصها النوعية كالتالي:

المطلب الأول: دور محافظ الحسابات في تفعيل بخاصية الملائمة

تعني خاصية الملاءمة في مجال التدقيق بانها قدرة التقارير محافظ الحسابات في تقييم بدائل متخذي القرارات قدرة التقارير على احدا وكذا ث تغيير في اتجاه القرار وترشيده كون ان التقارير معدة من طرف جهة محايدة هدفها الاساسي التحقق من صدق وشرعية حسابات المؤسسات وخدمة الاطراف ذات العلاقة، وتتمثل علاقة محافظ الحسابات بالخصائص الفرعية للملائمة:

1. علاقة محافظ الحسابات بخاصية القدرة التنبؤية:

حتى تكون تقارير محافظ الحسابات ذات جودة وملائمة لقرارات المستخدمين يجب ان تكون ذات قدرة تنبؤي بالأمور المستقبلية، فمن خلال ابداء رأي ضمن التقارير يستطيع المستخدم توقع الاحداث التي تساعده في بناء قراراته المستقبلية، وبالتالي التقارير التنبئية هي التي تتوقع وتقدر الاحداث المستقبلية وتعطي صورة تقديرية عنها انطلاقا من راي المحافظ المحايد .

2. علاقة محافظ الحسابات بخاصية التغذية العكسية

إن التقارير التي يصدرها محافظ الحسابات انواع اما التقرير نظيف، أو تقرير متحفظ، او تقرير غير متحفظ، وتقرير سالب (الامتناع عن ابداء الراي) وذلك حسب مدى تمثيل المعلومات المتضمنة في القوائم المالية الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة هذا من ناحية، والاستقلالية التي يتمتع بها محافظ الحسابات من ناحية أخرى ساهمت في التحقق وتصحيح التوقعات الماضية لمستخدمي المعلومات المالية، وبالتالي يلعب محافظ الحسابات دورا مهما في تأكيد أو نفي التوقعات السابقة وإعادة تصحيحها.[1]

[1] أيمن مصطفوي، **دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومة المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة مسيلة محمد بو ضياف، الجزائر، 2021/2020، ص73

3. علاقة محافظ الحسابات بخاصية التوقيت المناسب.

ان وضع التقارير في الوقت الملائم من قبل محافظ الحسابات الى الجهات المستخدمة لها امر ضروري وواجب على المحافظ وذلك قبل ان تفقد قيمتها التأثيرية على قرارات مستخدميها، فقد نصت المادة 27من القانون 01/10 تحدد عهدة محافظ الحسابات بثلاث 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.[1]

من خلال نص المادة يتضح مدى حرص المشرع الجزائري على تقديم التقارير في الوقت المناسب وذلك لان تغيير محافظ الحسابات من سنة لأخرى قد يؤدي الى تأخير اعداد التقرير وذلك بسبب اجراءات تعيينه وخاصة في حالة فشل تعيينه من طرف الجمعية العامة أو وجود تعارض من طرف المساهمين مما يتم احالة تعيينه الى المحكمة هذا من جهة أو اعادة دراسة المؤسسة من بداية في كل سنة من طرف محافظ الحسابات جديد من جهة أخرى، وبالتالي اعطاء المحافظ الحسابات الوقت الكافي التي نصت عليه المادة سوف يؤدي حتما إلى اعداد التقارير في وقتها الآني

المطلب الثاني: دور محافظ الحسابات في تفعيل خاصية موثوقية المعلومات

ان ناتج عمل محافظ الحسابات متمثل في اعداد التقارير والتي يجب ان تكون بعيدا الى حد كبير عن مخاطر التدقيق، حيث يبدي فيها محافظ الحسابات رايه الفني والمحايد وتمثل بصدق ما تزعم تمثيله، وتكون هذه التقارير تعطي نفس النتائج في حالة اعادة التحقق منها، ولعل اهم ما توفر هذه الاخيرة المستخدمي المعلومات المالية هو امكانية الوثوق والاعتماد على التقارير المنشورة بشهادة طرف خارجي محايد كمحافظ الحسابات[2]

1. علاقة محافظ الحسابات بالتمثيل الصادق:

إن التنظيمات والقوانين المنظمة للمهنة تدفع وتجبر المدقق ان يبدي رايه بصدق في موضوعية ويكون متطابقا بدرجة عالية حول مدى تعبير القوائم المالية واقع ونشاط المؤسسة، فمثلا في وجود اختلالات جوهرية التي تؤثر على قرارات مستخدمي المعلومات المالية او تلاعبات او غش يجب على مدقق ان يبدي رأيا سلبيا.

وحسب المادة 27 من القانون 10-01 " في حالة عدم المصادقة على حسابات الشركة او الهيئة المراقبة خلال سنتين متتاليتين، يتعين على محافظ الحسابات اعلام وكيل الجمهورية المتخصص إقليميا

[1] القانون 10-01 مرجع سبق ذكره، مادة 27، ص07
[2] أيمن مصطفوي، مرجع سبق ذكره، ص 73-74

2. علاقة محافظ الحسابات بخاصية إمكانية التحقق:

لا شك ان المدقق في المؤسسة يسير وفق منهجية معينة ثابتة وهذا طبقا للمعايير والقوانين المنظمة للمهنة وبالتالي النتائج التي توصل اليه لا يستطيع التوصل اليها اي مدقق اخر

تنص المادة 40 من القانون 10-01 " يتعين على محافظ الحسابات الاحتفاظ بملفات زبائنه لمدة عشرة سنوات ابتداء من اول يناير الموالي لأخر سنة مالية للعهدة " اي انه بإمكان محافظ الحسابات الجديد في المؤسسة الاتصال بالمحافظ السابق من اجل الملفات السابقة والتقارير لأي سنة من السنوات السابقة للتحقق منها

3. علاقة محافظ الحسابات بخاصية الحيادية:

إن المدقق الخارجي حتى يحقق درجة المصداقية في تقريره النهائي مرتبط بمدى حيادة والاستقلالية عن المؤسسة، هذا قد اوصى المشرع الجزائري مجموعة من النقاط التي تحفظ له استقلاليته نذكر منها:

- الاقرباء والاصهار لغاية درجة الرابعة
- القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين او مجلس المراقبة وازواج القائمين بالإدارة واعضاء المديرين او مجلس المراقبة التي تملك (10/1) راس مال الشركة
- ازواج الاشخاص الذين يتحصلون بحكم ناشط غير ناشط محافظ الحسابات اجرة او مرتبا، اما من القائمين بالإدارة او اعضاء مجلس الديرين او من مجلس المراقبة
- الاشخاص الذين منحتهم الشركة اجرة بحكم وظائف غير وظائف محافظ الحسابات من اجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ انهاء وظائفهم

المطلب الثالث: دور محافظ الحسابات في تفعيل خاصية القابلية الفهم وخاصية القابلية المقارنة

1.دور محافظ الحسابات في تفعيل خاصية قابلية المقارنة:[1]

حتى تكون التقارير محافظ الحسابات ذات جودة وتخفض حالة عدم التأكد بالنسبة للمستخدمين ، يجب ان تكون قابلة للمقارنة سواء من ناحية الزمانية عن طريق مقارنة تقارير السنة الحالية مع تقارير سنوات سابقة لنفس المؤسسة، أو من ناحية المكانية عن طريق مقارنة تقارير المؤسسة مع تقارير مؤسسات أخرى تنشط في نفس القطاع، وحتى تتحقق قابلية المقارنة يجب على محافظ الحسابات الالتزام بالقوانين المنظمة للمهنة كالقانون

[1] القانون 10-01 مرجع سبق ذكره، المادة 65، ص 11

8-10-01 وقانون اخلاقيات المهنة ومعايير التدقيق الجزائرية وذلك بقصد توحيد مقرونية هذه التقارير، وبالتالي يتضح ان محافظ الحسابات له علاقة كبيرة بخاصية قابلية المقارنة.

2.دور محافظ الحسابات في تفعيل خاصية القابلة للفهم:

يتمثل دور محافظ الحسابات في تفعيل خاصية قابلية للفهم كما يلي : ان التقارير محافظ الحسابات معدة وفق اسس وضوابط نصت عليها هيئات وقوانين وبالتالي لابد من المحافظ الالتزام بها مما يؤدي الى اعدادها ببساطة ووضوح حتى تكون قابلة للفهم هذا من جهة ، من جهة أخرى يجب على المتلقين او المستخدمين لهذه التقارير ان يكونوا ذو اهل اختصاص وتتوفر فيهم المؤهلات العلمية والخبرة في مجال التدقيق والدراية الكافية لهذه التقارير حتى تكون قابلة للفهم من طرفهم، وبالتالي المحافظ الحسابات علاقة جد وثيقة بخاصية القابلية للفهم.[1]

[1] أيمن مصطفوي، مرجع سبق ذكره، ص 76-77.

خلاصة الفصل:

استهدف هذا الفصل مدى مساهمة التدقيق المالي في إضافة المصداقية على صحة المعلومة المالية المعروضة في القوائم المالية، حيث تناولنا تطور الإطار القانوني لمهنة محافظ الحسابات وصولا إلى صدر القانون جديد 01/10 الذي شهدة على عدة تعديلات وأعطى مسؤوليات لمحافظ الحسابات، كما أعطى حقوق وواجبات لمحافظ الحسابات.

ومن الملاحظ أن نجاح المؤسسات الاقتصادية على عملية التدقيق المالي لضمان تعبير قوائمها المالية للوضعية المالية، وفي هذا الصدد تلعب المعلومة المالية الدور أساسي في تمثيل هذه الحقيقة. إن عدم الإفصاح عنها والتلاعب بالمعلومة يمثل واقعا أكدته الفضائح المالية المسجلة والتي هزت العديد من الاقتصاديات المتطورة، مما جعل مختلف الأطراف المستفيدة تركز على الشفافية في القوائم المالية عن طريق الرفع من جودة المعلومة المالية، والتي تبرز أهمية محافظ الحسابات ودوره في تحسين جودة المعلومة المالية.

الفصـــــــــــل الثـــــانـــــي:

دراســة ميـدانيـــة في مكـــاتب محـــافظي الحســابــات

تمهيد:

نظرات لأهمية موضوع هذه الدراسة وإتساعها، بعد الإنتهاء من الجانب النظري لها كان لابد من ربطه بالجانب التطبيقي، وذلك بهدف التحقق من الإستنتاجات التي تم توصل إليها في الدراسة النظرية للبحث التي تشير إلى أن محافظ الحسابات يمثل مقياسا لصحة و مصداقية المعلومة المالية، لذا سنقوم بإجراء دراسة ميدانية في مكتبي محافظي الحسابات من أجل معرفة الإجراءات و الخطوات الرئيسية التي يتبعها في تدقيق الحسابات و فحص القوائم المالية، وقد قمنا بتقسيم هذا فصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم عام لمكتبي محافظي الحسابات؛

المبحث الثاني: تحليل تقرير محافظ الحسابات المكتب الأول؛

المبحث الثالث: مناقشة تقرير محافظ الحسابات المكتب الثاني؛

الاستنتاجات.

المبحث الأول: تقديم عام لمكتبي محافظي الحسابات.

سوف نقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى المكتبين محل الدراسة والمتمثل في مكتب محافظ الحسابات لـ: "مرحوم علاء الدين" و" بلعياشي عيسى" من خلال تعريفهم، وتقديم الهيكل التنظيمي للمكتب و الخدمات التي يقوماني بيها، توضح الإجراءات التي يتبعانها في إطار قبوله أو رفضه للتوكيل.

1/ نبذة عن المكتب الأول:

الأستاذ مرحوم علاء الدين محافظ الحسابات و محاسب معتمد وفقا للاعتماد رقم 03\864 المؤرخ في 2004\06\22 الصادر عن المصف الوطني للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين , حيث تحصل على هذا الاعتماد في جوان 2010.

بدأ مزاولة نشاطه على مستوى مكتبه الذي يقع في ولاية مستغانم في جوان 2011, استقر بشارع بن قادة طيب رقم 14 مستغانم , ليتم تغير عنوان مكتبه بإقامة صناع المقام ببلدية مزغران ولاية مستغانم بداية من سبتمبر 2020 , الى يومنا هذا .

كما قام محافظ الحسابات بتأدية اليمين بالمحكمة المختصة إقليميا ّ(محكمة مستغانم). و كذلك تم تسجيله لدى مفتشية الضرائب بهدف بداية عمله بصورة قانونية .

وبما أنه ينتمي الى الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين فانه في هذه الحالة يدفع مبلغ الاشتراكين في كلتا الهيئتين.

كما يتميز المكتب بالجدية و الانظباط و الالتزام في الخدمات التي قدمها و يقدمها لزبائنه و هي ذات جودة عالية التنظيم.

2/ الخدمات التي يقدمها المكتب.

ان المكتب ينشط في مجال الميدان المالي و المحاسبي بحيث يقوم بما يلي :

- مسك المحاسبة و المتابعة الجبائية و المحاسبية الأشخاص الطبيعيين كالمحامي و الصيدلاني, و الأشخاص المعنويين كمؤسسات ذات المسؤولية محدودة SARLو مؤسسات ذات الشخص الوحيد EURL, و التصريحات الجبائية كوثيقة رقم 50 المتعلقة بتصريح مختلف الضرائب الذي يلتزم الخاضع للضريبة بتسديدها مثل IBS, IRG ,TVA,TAP كما يقوم بالتصريحات الشبه جبائية كتصريح بالعمال عن طريق TELEDECLARATION CNAS
- كما يقوم باعداد الميزانيات الختامية و القوائم المالية و كل الاعمال الدورية لزبائنه.

- تقديم خدمات تتمثل في استشارات جبائية كما تتضمن عمليات الطعن لدى مختلف اللجان (دائرة, الولاية).
- يقوم المكتب بالمصادقة على حسابات المؤسسات سواء كانت مؤسسة ذات مسؤولية محدودة او مؤسسة مساهمة او جمعيات ثقافة ,اجتماعية,او مهرجانات ولائية.
- كما يقوم بعملية الرقابة القانونية المستقلة و ذلك بادلاء بشهادته على صحة الحسابات السنوية و التحقق من المعلومات المعطاة في تقرير مجلس الإدارة الخاص بالتسير و ذلك دون التدخل في تسير المؤسسة بالإضافة الى خدمات التصفية للمؤسسات التي انهت نشاطها إداريا او لأسباب أخرى كالافلاس مثلا

3/الهيكل التنظيمي للمكتب

الشكل رقم(01): الهيكل التنظيمي للمكتب

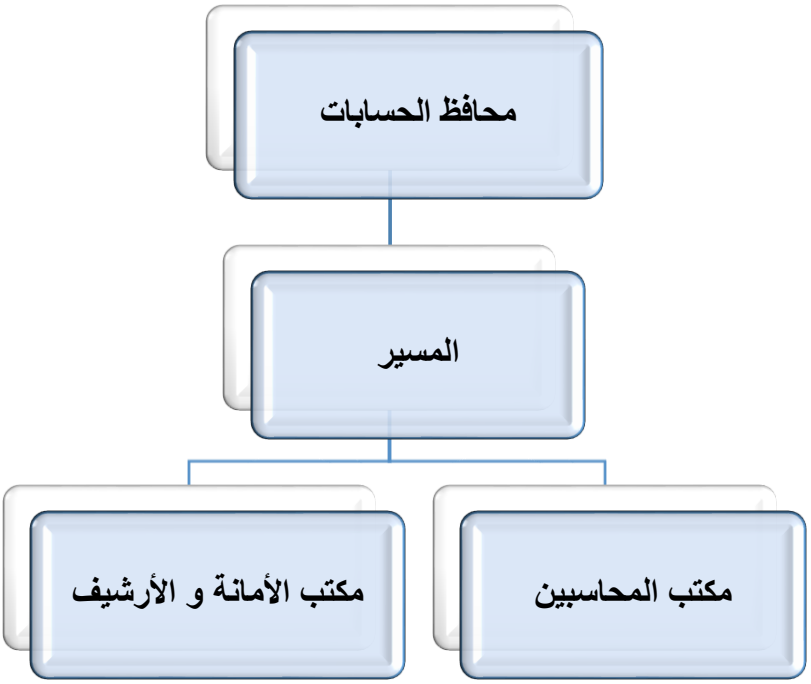

المصدر:من اعداد طالبتين بناءا على معطيات المكتب

المطلب الثاني: تقديم عام لمكتب الثاني.

سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بالمكتب محل الدراسة وعرض هيكله

1/ نبذة عن المكتب الثاني:

إن المكتب محل الدراسة هو مكتب محافظ الحسابات ومحاسب معتمد وخبير قضائي لدى المحاكم السيد "بلعياشي عيسى" تأسس سنة 2000 الكائن مقره في حي الوئام رقم 04 ولاية سيدي بلعباس، الذي يتمتع بالإعتمادات التالية:

- محافظ حسابات ومحاسب معتمد وفقا للإعتماد رقم 693/00 المؤرخ سنة 1999 الصادر عن المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بالجزائر؛
- خبير محاسب قضائي وفق شهادة التنصيب لدى المجلس؛

قام بتأدية اليمين بالمحكمة المختصة إقليميا (محكمة سيدي بلعباس)، كما يسجل لدى مفتشية الضرائب بهدف بداية عمله بصورة قانونية، ويقوم المكتب بتسديد مبلغ الإشتراك السنوي لدى الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات الكائن مقرها بالجزائر العاصمة .

يتميز المكتب بالجدية والإنضباط والإلتزام في الخدمات التي قدمها ويقدمها لزبائنه وهي ذات جودة عالية.

ومن أجل توضيح كيفية تنظيم المكتب نقدم لكم الهيكل التنظيمي:

الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات.

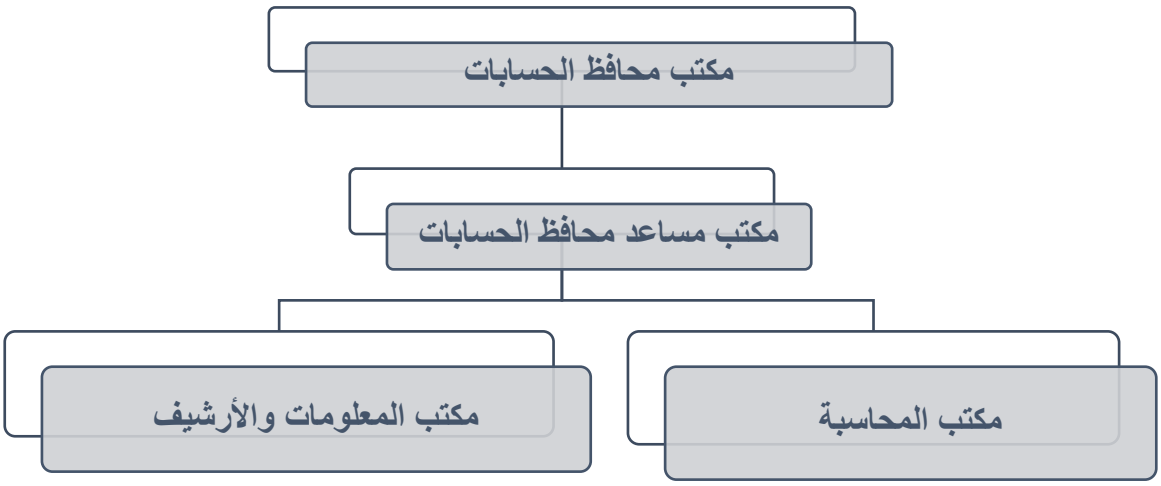

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات المقدمة من مكتب.

2/ الخدمات التي يقوم بها المكتب.

- مسك المحاسبة والتصريحات الجبائية الشهرية وإعداد الميزانيات الختامية والقوائم المالية وكل الأعمال الدورية؛
- يقوم بفحص وتدقيق السجلات المالية والقوائم المالية للشركات والمؤسسات للتحقق من صحتها ومطابقتها للمعايير المحاسبية المعتمدة؛
- تقديم خدمات تتمثل في إستشارة جبائية كما تتضمن عمليات الطعن لدى مختلف اللجان؛
- يقوم المكتب بتقديم المصادقة على حسابات المؤسسات بمختلف أشكالها بالإضافة إلى الهيئات والجمعيات الثقافية والإجتماعية؛
- يقوم محافظ الحسابات بإعداد خبرات قضائية في مجال المحاسبة والمالية بناءا على حكم قضائي الصادر من المحكمة أو المجلس .
- القيام بعمليات الرقابة القانونية المستقلة (تقديم شهادته على صحة الحسابات السنوية والتحقق من صحة المعلومة المقدمة)

المبحث الثاني : تقرير محافظ الحسابات للمكتب الأول.

يعتبر تقرير مدقق الحسابات خلاصة العمل الذي قام به من تاريخ تعيينه إلى غاية تكوين رأيه الفني حول القوائم المالية، وهو وسيلة اتصال بينه و بين الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية و بعملية التدقيق، كما يعتبر أحد المصادر التي يعتمد عليها لتحديد درجة الشرعية وصدق القوائم المالي ومدى الاعتماد عليها لاتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية.

المطلب الأول : دراسة تقرير العام لمحافظ الحسابات للمكتب الأول.

يختلف رأي المدقق حول القوائم المالية التي قام بتدقيقها تبعا لاختلاف عملية الفحص و التحقيق وما تتطلبه من ضرورة الحصول على الأدلة و البراهين اللازمة للحكم على عدالة الإفصاح الذي تقدمه هذه القوائم , و من خلال هذا المطلب سنحاول دراسة وتحليل تقرير محافظ الحسابات لاحدى الشركات التي تم تعامل معها و استخراج مختلف الملاحظات الذي يحتويها هذا التقرير للدورة محاسبية سنة 2017

1\محتوى تقرير الشركة X للدورة محاسبية 2017

سيتم تتبع رأيه الخاص بالشركة x لسنة 2017 كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول(03): محتوى تقرير محافظ الحسابات

تقرير الشركةX	الطرق المعتمدة	راي محافظ الحسابات حول مصداقية القوائم المالية
تقرير سنة2017	تقرير الدراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية تحليل القوائم مالية وفقا للقانون 10\01 تقرير الخاص الشهادة	○ رأي تحفظي

المصدر: من اعداد طالبتين اعتمادا على تقرير محافظ الحسابات لسنة 2017.

1.1دراسة محتوى تقرير محافظ الحسابات لسنة 2017.

من خلال دراسة محتوى تقرير محافظ الحسابات لشركة**X** لسنة 2017تبين ان محافظ الحسابات أعطى رأيا مقيدا بتحفظ حول صحة القوائم المالية.

بحيث تم إشارة في الفقرة التمهيدية الى مجمل القواعد و الطرق التي تم على أساسها تدقيق القوائم المالية المتعلقة بالسنة المالية المنتهية في 2017\12\31بما في ذلك الميزانية و جدول حساب النتائج و ميزان المرجعة.

كما قام بفحص السجلات القانونية و المحاسبية و المتمثلة في : دفتر الجرد المحاسبي ، دفتر الأجر ,بإضافة الى مجمل القوائم المالية المتعلقة بالشركة .

و عند تحليل حسابات الشركةX أشار محافظ الحسابات الى بعض المعلومات نذكر منها :

ـ حسابات الأصول غير الجارية : بالنسبة للأصول غير الجارية عرفت التثبيتات العينية خلال سنة 2017ارتفاعا ب دج370056.92 حيث كانت تقدر قيمتها خلال سنة **2016ب** 1222478.69مليون دينار جزائري , لترتفع قيمتها الى 1592535,61مليون دينار جزائري , و يعود سبب هذا الارتفاع الى الاقتناء الشركة لممتلكات جديدة .

ـ حسابات الأصول الجارية لدينا حساب المخزونات الذي خضع الى عملية الجرد المادي من قبل الشركة و الذي قدرت قيمته ب 1329940.05مليون دينار جزائري ,أما بالنسبة لبنكBDL[بنك التنمية المحلية] فنلاحظ ان المؤسسة قامت بإجراء عملية التقارب البنكي لتقدر قيمة هذا الحساب ب 43611117.30

ـ بالنسبة لرؤوس الأموال الخاصة بلغت قيمتها 860611432.40دج في حين قدرت النتيجة الصافية لسنة 2019 بقيمة 13169700.52دج.

بالنسبة للخصوم الجارية بلغت قيمة حساب الموردين 20909473.79دج بينما بلغ حساب ضرائب و المتمثل في حساب441/الدولة و الجماعات العمومية الأخرى ، الإعانات المطلوب استلامها دج23745530.05.

1-2 نتائج السنوات الخمس الأخيرة (2017/2013)

كما أشارة التقرير الخاص بنتائج السنوات الأخيرة و التي يوضحها الجدول الاتي :

جدول رقم (04) : نتائج الشركة **X** بين السنوات 2013و2017

السنة	النتيجة المحاسبية (الوحدة دج)
2013	845621.46
2014	1394273.50
2015	11929074.31
2016	35481731.88
2017	46002840.90

مصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على تقرير محافظ الحسابات لسنة 2019.

1-3 الملاحظات و التوصيات لسنة 2017

- فيما يخص التحفظات التي على أساسها كان تقرير محافظ الحسابات مقيدا تمثلت في :
- أشار مدقق الحسابات الى عدم قيام المؤسسة بعملية الجرد المادي للتثبيتات العينية حيث أكد على ضرورة القيام بيه
- فيما يخص حساب الصندوق فقط لاحظ بأنه لا يتوفر على تقريرخاص ممضى من طرف المحاسب

و يمكن تلخيص الملاحظات و التوصيات في جدول التالي:

جدول رقم (05) نتائج تقرير محافظ الحسابات لسنة2017 للشركة X

الملاحظات	-عدم اجراء الجرد المادي للتثبيتات العينية - حساب الصندوق لا يتوفر على تسجيل خاص به ممضي من طرف المحاسب
التوصيات	-ضرورة القيام بالجرد المادي للتثبيتات العينية -أكد على ضرورة ارفاق حساب الصندوق بتسجيل خاص به ممضي من طرف المحاسب و مسوؤل الشركة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير محافظ الحسابات لسنة 2017

4-1 تقرير الشهادة لسنة 2017

فيما يخص تقرير الشهادة اكد محافظ الحسابات على صحة و دقة القوائم المالية و مدى تمثيلها للوضعية المالية للشركة محل التدقيق.

2/ محتوى تقرير محافظ الحسابات لشركة Xللدورة المحاسبية 2018

من خلال دراسة مضمون مضمون تقرير محافظ الحسابات,سيتم تتبع رأيه الخاص بالشركةX لسنة 2018 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (06) محتوى تقرير الشركة Xلسنة 2018

تقرير الشركة X	الإجراءات و الطرق المعتمدة	رأي محافظ الحسابات حول مصداقية القوائم المالية
تقرير سنة 2018	-تقرير دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية ، -تحليل القوائم المالية -تقرير الخاص - تقرير الشهادة	**رأي تحفظي**

مصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير محافظ الحسابات لسنة 2018

1.2 دراسة محتوى تقرير محافظ الحسابات لسنة 2018

من خلال تتبع تقرير محافظ الحسابات للشركة لسنة 2018, اتضح ان محافظ الحسابات و الذي تم تعيينه بناء على قرار مجلس إدارة الشركة ، قد أعطى رأي تحفظي حول صحة و عدالة القوائم المالية.

حيث تضمنت الفقرة مجمل القواعد و الطرق التي تم على أساسها تدقيق القوائم المالية للشركة المتعلقة بالسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 بما في ذلك الميزانية و جدول النتائج و ميزان المراجعة كما قام بفحص السجلات القانونية و المحاسبية و المتمثلة في : دفتر الجرد المحاسبي ، دفتر اليومية ، و دفتر الأجر ، بالإضافة الى الوثائق المحاسبية التي تبرر مختلف العمليات المحاسبية التي قامت بيها الشركة .

من بين المعلومات الخاصة بقيم حسابات الشركة التي يحتويها هذا تقرير لدينا:

- مجموع الميزانية يقدر ب 128156882.71
- مجموع الأصول غير الجارية يقدر ب 1413221.37دج ،و قد عرفت التثبيتات العينية ارتفاعا بمبلغ قدره 315161.26دج و ذلك لاقتناء ممتلكات جديدة .
- بالنسبة لحسابات الأصول الجارية لدينا حساب المخزونات الذي عرف ارتفاعا هو أيضا بمبلغ قدره 2512838.93دج بالإضافة الى قيام الشركة بالجرد المادي لمختلف عناصر المخزونات.
- حساب الزبائن يمثل رصيد مدين بقيمة 7207621.82دج.
- قيام الشركة بعملية التقارب البنكي ليصبح رصيد حساب البنك 53255870.95دج
- بالنسبة لرؤوس الأموال الخاصة تمثل مبلغ اجمالي بقيمة 121055383.60دج ، حيث تقدر النتيجة الصافية للشركة في 2018/12/31ب 35542737.60دج
- بالنسبة للخصوم جارية بلغ رصيد الموردين في 2020/12/31حوالي 20918337.80دج،و حساب الديون الأخرى بلغ 1105360.80دج

2.2 نتائج السنوات الخمس الأخيرة (2018/2014)

وأيضا بموجب المادة رقم 678 من القانون التجاري تضمن تقرير الخاص نتائج السنوات الخمس الأخيرة و التي نوضحها في الجدول الأتي:

جدول رقم (07) : نتائج الشركةX بين السنوات (2018/2014)

السنة	النتيجة المحاسبية (الوحدة دج)
2014	13942773.50
2015	11929074.31
2016	3548731.88
2017	46002840.90
2018	57103200.70

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير محافظ الحسابات لسنة 2018.

3.2 الملاحظات لسنة 2018

أما بالنسبة للتقرير الخاص بالأجور فيشهد على أن الأجور السنوية المدفوعة خلال السنة و المتعلقة برواتب أعلى الموظفين تعبر بصدق.

فيما يخص التحفظات التي أشار اليها محافظ الحسابات في هذا تقرير فتتمثل في :

-أشار مدقق الحسابات الى عدم قيام المؤسسة بعملية الجرد المادي للتثبيتات العينية ، حيث أكد على ضرورة القيام به.

-فيما يخص حساب النقديات (الصندوق) فقد لاحظ بأنه لا يتوفر على تسجيل خاص به pv de caisse،ممضي من طرف المسؤول الأعلى و محاسب

-فيما يتعلق بالحساب الخاص بالديون الأخرى فقد أشار محافظ الحسابات الى أن الحساب رقم 455/الشركاء ، الحسابات الجارية غير مرصد قدره 70000.00دج.

و من أهم الملاحظات و التوصيات التي أشار اليها محافظ الحسابات نوجزها في جدول التالي

جدول(08) نتائج تقرير محافظ الحسابات 2018للشركة X

الملاحظات	-عدم اجراء الجرد المادي للتثبيتات العينية -حساب الصندوق لا يتوفر على تسجيل خاص به ممضي من طرف المحاسب -عدم القيام بترصيد حساب رقم 455/الشركاء، الحسابات الجارية و ذلك بمبلغ قدره 70000.00دج .
التوصيات	-ضرورة القيام بعملية الجرد المادي للتثبيتات العينية -اكد على ضرورة ارفاق حساب 53بتسجيل خاص به ممضي من طرف محاسب -أكد على ضرورة ترصيد حساب رقم 455

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير محافظ الحسابات لسنة 2018.

فيما يتعلق بالتقرير الخاص بالاجور فيشهد على ان الأجور السنوية المدفوعة خلال السنة و المتعلقة بالرواتب اعلى موظفين تعبر بصدق

4.2 تقرير الشهادة لسنة 2018

بالنسبة لتقرير الشهادة فقد أكد محافظ الحسابات على صحة و دقة القوائم المالية و مدى تمثيلها للوضعية المالية للشركة محل تدقيق.

المطلب الثاني: تحليل نتائج دراسة التقارير الخاصة بمحافظ الحسابات (2018/2017).

من خلال تحليل مضمون تقارير محافظ الحسابات لسنتين (2017و 2018) برز لنا عدم التزام الشركة X بالتوصيات و عدم اهتمام بأقوال محافظ الحسابات ،وذلك بتكرار التوصيات دون تعديل أي منها من قبل محاسب الشركة مما نتج عن هذا آراء تحفظية لمدقق للتقارير (2017و 2018) ، حول صحة قوائم المالية.

مما أدى بمحافظ الحسابات بتكرار الملاحظات و تركيز عليها دائما ، لكنها ليست بأخطاء كارثية التي قد تمنع محافظ الحسابات بالمصادقة على القوائم الماليةيمكننا القول بأن الأخطاء تنتج عن سهو من طرف مسير فسم محاسبة أثناء القيام بعمله ومن ممكن جدوثها إلا أن الاهتمام بالتقارير التي يعدها محافظ الحسابات تبلغ أهميتها في مساعدة المسيرين في اتخاذ أغلب القرارات المتخذة و تحسن من جوذة المعلومة المالية ، و ذلك بتدقيق البيانات و مطابقتها مع واقع الشركة للخروج برأ عادل حول القوائم المالية.

2. الاستنتاجات:

طبقا لتحليل نتائج تقارير يمكن استنتاج ما يلي:

عدم التزام المؤسسة بتوصيات و الارشادات مدقق خارجي ينتج عنها بعض الأخطاء .

يعتبر إبداء رأي المحايد لنشاط المؤسسة أحد أهم العوامل التي تساعد مسير في حرص على تطبيق النظام المحاسبي في اعداد القوائم المالية.

تتحسن جودة المعلومة المالية بتتبع محافظ الحسابات مختلف الثغرات .

المبحث الثالث: مناقشة تقرير محافظ الحسابات للمكتب الثاني.

نظرا لدراستنا الميدانية في مكتبين مختلفين لمحافظ الحسابات ستنطرق في بحثنا إلى عينيتن من تقرير محافظ الحسابات وتحليلهم.

المطلب الأول: عرض وتحليل تقرير محافظ الحسابات للمكتب الثاني.

سنقوم بإجراء تدقيق الدفاتر والعمليات المحاسبية من أجل إبداء رأي سليم حول مدى صحة البينات المثبتة في القوائم المالية.

1/ تقديم القوائم المالية

1.1 تقديم الميزانية العامة للمؤسسة X في 2019/12/31

جدول رقم (09) أصول الميزانية في 2019/12/31

الأصول	السنة المالية 2019			صافي السنة المالية 2018
	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات	الصافي	
الأصول الغير الجارية				
تثبيتات معنوية	--	--	--	--
أراضي	--	--	--	--
بناءات	--	--	--	--
تثبيتات عينية أخرى	**9704282.05**	3506814.93	6197467.12	16475.50
تثبيتات في شكل امتيازات	--	--	--	--
تثبيتات جاري إنجازها	--	--	--	--
تثبيتات مالية	--	--	--	--
سندات	--	--	--	--

سندات المساهمة	--	--	--	--
سندات المساهمة الأخرى	--	--	--	--
قروض وأصول أخرى	--	--	--	--
ضرائب المؤجلة على أصل	--	--	--	--
مجموع أصول الغير الجارية	**9704282.05**	3506814.93	6197467.12	16475.50
الأصول الجارية				
مخزونات ومنتجات جاري إنجازها	--	--	--	--
استخدامات مماثلة	--	--	--	--
الزبائن	--	--	--	--
مدينون آخرون	**91013.00**	--	**91013.00**	--
ضرائب وما شبهها	--	--	--	--
موجودات وما شابهها	--	--	--	--
أموال موظفة والأصول الجارية الاخرى	--	--	--	--
الخزينة	**184896592.61**	--	184896592.61	147025419.58
مجموع أصول الجارية	**184896592.61**	--	184896592.61	147025419.58
مجموع أصول	**194691887.66**	3506814.93	191185072.73	147041895.08

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات

1.2 التعليق على جانب الأصول:

تضمنت التعليقات حول جانب الأصول كل من التثبيتات العينية وقسم حسابات الموردين الآخرين وانتهت بخزينة الأصول حيث ذُكرت مجاميع هذه الحسابات والتغيرات التي طرأت عليها بين سنتين 2018و 2019سواء كانت إيجابية أو سلبية:

1.2.1 التثبيتات العينية: ارتفعت قيمة التثبيتات العينية للمؤسسة من 16475.50 دج في 31 ديسمبر 2018إلى 6197467.12 دج في 31 ديسمبر2019، بفارق قدره 6180991.62 دج.

الجدول رقم (10): التثبيتات العينية

التثبيتات العينية	القيمة الإجمالية في 2019/12/31	القيمة الإجمالية في 2018/12/31	القيمة	%
بناءات				
معدات النقل	6197467.12	16475.50	6180991.62	%99.73
اثاث مكتب				
معدات مكتب				
معدات تدفئة				
معدات اعلام الي				
معدات صوت				
معدات التنظيف				
معدات الحماية				
إهتلاك بناءات				
إهتلاك معدات النقل	3506814.93	2671806.55	835008.38	%31.25
إهتلاك اثاث مكتب				
%				
إهتلاك معدات تدفئة				
إهتلاك معدات اعلام الي				
إهتلاك معدات الصوت				

إهتلاك معدات التنظيف				
إهتلاك معدات الحماية				
القيمة الصافية	**2690652.19**	**-2655331.05**	**5345983.24**	**--**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق الداخلية لمكتب محافظ الحسابات لسنة 2019

1.2.2ا لمدينون الآخرون:

ارتفعت قيمة التثبيتات العينية للمؤسسة من 16475.50 دج في 31 ديسمبر 2018 إلى 6197467.12 دج في 31 ديسمبر 2019، بفارق قدره 6180991.62 دج

الجدول رقم (11): المدينون الاخرون.

المدينون الاخرون	القيمة الإجمالي في 2019/12/3	القيمة الاجمالية في 2018/12/3	القيمة
المستخدمون - تسبيقات والمدفوعات	**91013.00**	**00**	**91013.00**
دائنو خدمات متنوعة			
الإنفاق المعلق قيد التنفيذ			
معاملات المسير			
المجموع	**91013.00**	**00**	**91013.00**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق الداخلية لمكتب محافظ الحسابات لسنة 2019

1.2.3الخزينة:

في تاريخ 31 ديسمبر 2018، ارتفعت المبالغ الموجودة في كشوفات حسابات الخزينة إلى 184.896.592.61 دج، بزيادة قدرها 37,871,173 دج. وفيما يلي تفاصيل خزينة الأصول:

- المبلغ الإجمالي: 184.896.592.61 دج
- الزيادة: 37,871,173 دج

الجدول رقم (12): خزينة الاصول 12/31/ 2019

خزينة الاصول	القيمة الاجمالية في 2019/12/31	القيمة الاجمالية في 2018/12/31	الفارق
حساب	**184800000.00**	**147000000.00**	**37800000**
حساب البنك	**--**	**--**	**--**
الصندوق	**96592.61**	**25419.58**	**71173.03**
المجموع	**184896592.61**	**147025419.58**	**--**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق الداخلية لمكتب محافظ الحسابات لسنة 2019

1.3 جانب الخصوم:

جدول رقم (13): خصوم الميزانية في 2019/12/31

الخصوم	2019	2018
رؤوس الأموال		
رأس المال المصدر	7000000.00	70000000.00
رأس مال غير مستعان به	--	--
علاوات واحتياطات _ احتياطات المدمجة	9688066.49	1253513.58
فارق إعادة التقييم	--	--
النتيجة الصافية _ نتيجة صافية في حصة المجمع	15763229.96	8691058.10
رؤوس أموال أخرى/ ترحيل من جديد	--	--
حصة الشركة الداعمة	--	--
حصة ذو اقلية	--	--
مجموع الأموال الخاصة	**95451296.45**	**79944571.68**

الخصوم غير الجارية		
القروض والديون المالية	--	--
الضرائب (مؤجلة)	--	--
ديون اخرى غير جارية	--	--
المؤونات والمنتجات ثابتة مسبقا	--	--
مجموع الخصوم غير الجارية	--	--
الخصوم الجارية		
موردون والحسابات الملحقة	261800.00	--
ضرائب	5136738.00	2522173.00
ديون اخري	90335238.28	64575150.40
خزينة الخصوم	--	--
مجموع الخصوم الجارية	**95733776.28**	**67097323.40**
مجموع الخصوم	**191185072.73**	**147041895.08**

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات لسنة 2019.

التعليق على جانب الخصوم:

1.3.1.الأموال الخاصة:

- في عام 2011، تأسست الشركة برأسمال قدره 70,000,000.00 دج، مكون من 7,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 10,000.00 دج لكل سهم.
- نتيجة السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 كانت إيجابية، حيث ارتفعت بنسبة 0.81%، أي بمبلغ 7,072,171.86 دج

الجدول التالي مفصل لما سبق كما يلي:

جدول رقم (14): الأموال الخاصة

الاموال الخاصة	القيمة الاجمالية في 2019/12/31	القيمة الاجمالية في 2018/12/31	القيمة
راس المال	**70000000.00**	**70000000.00**	**--**
النتيجة الصافية	**15763229.96**	**8691058.10**	**707271.86**
الترحيل من جديد	**--**	**--**	**--**
المجموع	**85763230.00**	**78691058.10**	

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات لسنة 2019

الجدول رقم(15): يوضح نتائج خمس سنوات الأخيرة

السنوات	النتيجة الاجمالية	الضريبة على أرباح الشركات	النتيجة الصافية	عدد الاسهم	النتيجة لكل سهم
2015	3444848,89	895660.00	2549188,99	30000	84.97
2016	3560278.07	925672.00	2634606,07	30000	87.82
2017	12292695.96	3196101.00	9096594,96	30000	303.22
2018	11744673.10	3053615.00	8691058,10	70000	124.16
2019	21569521.35	5598432.11	15763229,86	70000	225.19

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق الداخلية لمكتب محافظ الحسابات لسنة 2019.

الخصوم الجارية:

1.3.2الموردون والحسابات الملحقة:

في 31 ديسمبر 2019، وصل رصيد الموردين إلى 261.800.00 دج، مقارنةً بـ 0.00 دج في 31 ديسمبر 2018، مما يشير إلى زيادة قدرها 261.800.00 دج. هذا يعكس التغير في التزامات الشركة تجاه الموردين خلال الفترة المذكورة:

جدول رقم(16) الموردون والحسابات الملحقة:

الموردون والحسابات الملحقة	القيمة الاجمالية في 2019/12/31	القيمة الاجمالية في 2018/12/31	فارق القيمة
الموردون	261800,00	--	261800,00
المجموع	261800,00	--	261800,00

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق الداخلية لمكتب محافظ الحسابات لسنة 2019

1.3.3 الديون الأخرى

بلغت الخصـوم الجارية الأخرى 90335238,28 دج في 31 ديسـمبر 2018، مقارنة بمبلغ 64575150,40 دج في 31 ديسمبر 2019، بزيادة قدرها 25760087,90دج.

الجدول رقم (17): الديون الاخرى

الديون الأخرى	القيمة الإجمالية في 2019/12/31	القيمة الإجمالية في 2018/12/31	فارق القيمة
حساب جاري الشركاء	90335238,28	64575150,40	25760087,90
المجموع	**90335238,28**	**64575150,40**	**25760087,90**

المصدر: وثائق داخلية للمكتب محافظ الحسابات

2/ تقديم جدول نتائج للمؤسسة (x) في 2019/12/31.

في هذا الفرع تطرقنا إلى تقديم جدول حسابات النتائج للمؤسسة (x) في السنة المالية 2019 مقارنة بالسنة المالية السابقة كما يلي

جدول رقم (18): حسابات النتائج للمؤسسة (x) في 2019/12/31

البيان	ملاحظة	2019	2018
رقم الاعمال		36897836.30	246919466.91
تغير المخزون من المنتجات		--	--
انتاج مثبت		--	--
اعانات الاستثمار		--	--
1- انتاج السنة المالية		**36897836.30**	**246919466.91**
مشتريات مستهلكة		-337926377.79	-277553030.94
خدمات خارجية واستهلاكات اخرى		-670129.12	-266163.93
2- استهلاك السنة المالية		**-338596456.91**	**-227819194.87**
3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1)		**30381906.39**	**19100272.04**
اعباء المستخدمين		-1101600.00	-1055700.00
الضرائب والرسوم		-6875068.00	4663552.00
4- الفائض الاجمالي للاستغلال		22405238.39	13381020.4
المنتجات العملياتية اخري		1071.41	2.72
الاعباء العملياتية اخرى		-1780.07	-501235.81
مخصصات للاهتلاكات المؤونات وخسائر القيم		-835008.38	-537656.41
استرجاعات عن خسائر القيم والمؤونات		--	--
5- النتيجة العملياتية		21569521.35	12342040.54
منتوجات المالية		249616.63	
اعباء المالية		-517476.02	-597367.44
6- النتيجة المالية		267859.39	-597367.44
7- النتيجة العادية قبل الضرائب		21301661.96	11744673.10

الضرائب الواجب دفعها عن النتائج		-5538422.34	-3053615.00
الضرائب المؤجلة عن النتيجة العادية		--	--
مجموع منتجات الانشطة العادية		36922051.34	246919463.63
مجموع اعباء الانشطة العادية		-353465821.38	238228411.53
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية		15763229.96	8691058.10
عناصر غير عادية -منتجات		--	--
عناصر غير عادية -اعباء		--	--
9- النتيجة غير العادية		--	--
10- النتيجة الصافية للأنشطة العادية		15763229.96	8691058.10

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق الداخلية لمكتب محافظ الحسابات لسنة 2019

2.1التعليق على جدول حساب النتائج

- استهلاك السنة المالية

بلغ استهلاك السنة المالية 338596456.91دج في 31/12/2021 مقارنة بمبلغ 227819194,87دج في 31/12/2020 بزيادة قدرها 110777262 دج.

جدول رقم (19): استهلاك السنة المالية

استهلاكات السنة المالية	القيمة الإجمالية في 2019/12/31	القيمة الإجمالية في 2018/12/31	القـيمة
مشتريات المستهلكة	337926377,79	277553030,94	60373346,9
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى	670129,12	266163,93	403965,19
	338596456,91	227819194,87	60777312,1

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات

2.2-مصاريف التشغيل

بلغت المصاريف التشغيلية 8813456,45 دج في 31/12/2019، مقارنة بمبلغ 6758234,22دج في 31/12/2020، بزيادة قدرها 2055222,23دج

جدول رقم(20): مصاريف التشغيل

اعباء الاستغلال	القيمة الاجمالية في 2019/12/31	القيمة الاجمالية في 2018/12/31	الفارق القيمة
عباء المستخدمين	1101600,00	1055700,00	45900,00
ضرائب ورسوم والمدفوعات المماثلة	6875068,00	4663552,00	2211516,00
اعباء عملياتية اخرى	1780,07	501325,81	-499545,74
مخصصات الاهتلاكات	835008,38	537656,41	297351,97
المجموع	**8813456,45**	**6758234,22**	

المصدر: وثائق الداخلية لمكتب محافظ الحسابات

2.3-المنتجات التشغيلية الأخرى

بلغت المنتجات العملياتية الأخرى 1071,41 دج في 31/12/2021، مقابل 2,72 دج في 31/12/2020، بزيادة قدرها 1068,69 دج

جدول رقم(21): المنتجات العملياتية الأخرى:

ديون اخرى	القيمة الإجمالية في 2019/12/31	القيمة الإجمالية في 2018/12/31	الفارق القيمة
منتجات عملياتية اخرى (1)	1701.41	2.72	1068.96
المجموع	**1701.41**	**2.72**	**1068.96**

المصدر: وثائق الداخلية لمكتب محافظ الحسابات

جدول رقم (22): جدول التدفقات النقدية خاص بالمؤسسة.

البيان	النتيجة	2019	2018
لتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	--	--	--
التحصيلات المقبوضة من العملاء	--	464674608.97	318393785.81
المدفوعات للموظفين والموردين		-422573354.01	-280240571.33
الفوائد والمصروفات المالية الاخرى المدفوعة		-598652.19	-281961.46
الضرائب على النتائج المدفوعة		-3606508.00	-4558357.00
العمليات التي تنتظر التصنيف		--	--
التدفق النقدي قبل البنود الاستثنائية		37896094.77	33312896.02
التدفق النقدي من البنود الاستثنائية		--	-500000.00
صافي التدفق من الانشطة التشغيلية		37896094.77	32812896.02
صافي النقد من الانشطة التشغيلية		--	
صافي التدفق النقدي من الانشطة الاستثمارية		--	
مدفوعات اقتناء الممتلكات والمنشآت		--	
مدفوعات اقتناء الأصول المالية الثابتة		-6230000.00	
إيرادات التنازل عن التثبيتات المالية		6230000.00	
الفوائد المستلمة عن الاستثمارات المالية		35813.26	
حصص وأقساط المستلمة من نتائج		--	
صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية a		34819.26	
التدفق النقدي من أنشطة التمويل		--	
تحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم		--	

توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى		--	
المتحصلات من القروض		--	**31500000.00**
سداد القروض أو غيرها من الديون المماثلة		**59741.00**	**375431.00**
المنح		--	
صافي النقد المقدم من أنشطة التمويل (c)		**59741.00**	**31124569.00**
تأثير التغيرات في أسعار		--	
الصرف على النقد			
التدفقات الغير النقدية في الفترة A+B+C		**37871173.03**	**63937465.02**
النقد او ما يعادله في بداية الفترة		**147025419.58**	**83087954.56**
النقد او ما يعادله في نهاية الفترة		**184896592.61**	**147025419.58**
التغير في التدقيق النقدي للفترة		**37871173.03**	**63937465.02**
التسوية مع الربح المحاسبي		**22107943.07**	**55246506.92**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق الداخلية لمكتب محافظ الحسابات لسنة 2019.

5-التقريرالنهائي لمحافظ الحسابات

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى التقرير العام لمحافظ الحسابات من خلال تقيمه للسنة المالية، وهذا ما جاء في تقريره:

- **الفرع الأول: التقرير العام لمحافظ الحسابات.**

1- نموذج تقرير لمحافظ الحسابات حول قوائم المالية للمؤسسة للسنة المالية

إلى مساهمي الشركةXX

مكتب محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد

التقرير العام (تحفظ) بيان الرأي حول البيانات المالية

أيها سادة:

"بناءً على تفويض المراجعة القانونية الذي تم منحه لنا من قبل اجتماعكم العام، قمنا بفحص البيانات المالية المتعلقة بالسنة المالية من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2018. وفي 31 ديسمبر 2018، أظهرت البيانات المالية المرفقة ما يلي:

- إجمالي الرصيد الصافي: 147.041.895.08 دج
- النتيجة الصافية: 8.691.058.10 دج"

مسؤولية الإدارة في إعداد وعرض البيانات المالية:

"تقع مسؤولية الإدارة في إعداد وعرض البيانات المالية على عاتق مجلس الإدارة. يجب أن يتم ذلك بصورة عادلة وفقًا لمعايير المحاسبة والقوانين واللوائح المعمول بها عمومًا، والتي تطبقها الشركة. تشمل هذه المسؤولية النقاط التالية:

1. **الالتزام بالمعايير المحاسبية :**يجب أن تعمل الإدارة وفقًا للقواعد والمبادئ المحاسبية المعمول بها في القانون رقم 11-7 الصادر في 25 نوفمبر 2007، والذي يتعلق بنظام المحاسبة المالية والنصوص اللاحقة.
2. **الرقابة الداخلية والعرض العادل :**يجب أن تصـــمم وتنفذ الإدارة نظامًا قويًا للرقابة الداخلية يتعلق بالشـــركة. يهدف هذا النظام إلى ضـــمان أن البيانات المالية تكون خالية من الأخطاء الجوهرية، ســـواء كانت نتيجة للاحتيال أو الخطأ. كما يجب تحديد التقديرات المحاسبية المعقولة في هذه الظروف.
3. **التواصـــل مع المدقق القانوني :**يجب على الإدارة أن تبلغ المدقق القانوني بأي حقائق قد تؤثر على البيانات المالية. يتم ذلك خلال الفترة ما بين تاريخ تقرير التدقيق وتاريخ اعتماد القوائم المالية

مساءلة المراجع:

"مسؤوليتنا هي إبداء رأي مستقل حول هذه البيانات المالية استنادًا إلى تدقيقنا. قمنا بالتدقيق وفقًا للمعايير المهنية المطبقة في الجزائر.

نحن نلتزم بالسرية المهنية وفقًا لأحكام المادة 71 من القانون رقم 101 المشار إليه أعلاه. يجب التأكيد على أن استخدام أسلوب المسح والقيود الأخرى المتعلقة بمراجعة الحسابات، بالإضافة إلى القيود المتعلقة بنظام المحاسبة

والرقابة الداخلية، يعني أن خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية، سواء كانت نتيجة للاحتيال أو الخطأ، لا يمكن القضاء عليه تمامًا.

بنفس السياق، لا يمكننا أن نؤكد بشكل قاطع وجود أي قصور كبيرة في نظام المحاسبة والرقابة الداخلية يؤدي إلى أخطاء مادية. ومع ذلك، إذا كان يجب ملاحظة مثل هذه العيوب أثناء عملي، فسأقوم بإبلاغك على الفور.

الرأي على الحسابات السنوية.

" في نهاية عملنا، لاحظنا التحفظات التالية"

- من خلال مراقبتنا للميزانية والوثائق المحاسبية، يجب أن أبدي التحفظ التالي: أوصي بأن تقوم الشركة بإعداد إجراء تأكيد لضمان موثوقية المعلومات المتعلقة بالمؤسسة

- حرر في سيدي بلعباس في --/--/--

- محافظ الحسابات بلعياشي عيسى

2- نموذج تقرير لمحافظ الحسابات حول قوائم المالية للمؤسسة للسنة المالية 2019

الى مساهمي الشركة x

مكتب محافظ الحسابات ومحاسب المعتمد

التقرير العام (تحفظ)

بيان حول البيانات المالية

أيتها السادة:

بناءً على تفويض المراجعة القانونية المكلفة لنا من قبل اجتماعكم العام، قمنا بفحص البيانات المالية المتعلقة بالسنة المالية من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2019. وفي 31 ديسمبر 2019، أظهرت البيانات المالية المرفقة ما يلي:

- إجمالي الرصيد الصافي: 191.185.072.73 دج
- النتيجة الصافية: 15.763.229.96 دج

مسؤولية الإدارة في إعداد وعرض البيانات المالية:

"تتولى مجلس الإدارة مسؤولية إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة، وفقًا لمعايير المحاسبة والقوانين واللوائح المعمول بها عمومًا، والتي تطبقها الشركة. تشمل هذه المسؤولية النقاط التالية:

الالتزام بالمعايير المحاسبية، يجب أن تعمل الإدارة وفقًا للقواعد والمبادئ المحاسبية المعمول بها في القانون رقم 11-7 الصادر في 25 نوفمبر 2007، والذي يتعلق بنظام المحاسبة المالية والنصوص اللاحقة".

تتولى الإدارة مسؤولية تصميم وتنفيذ ومراقبة الرقابة الداخلية المتعلقة بالشركة، وضمان عرض البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت نتيجة للاحتيال أو الخطأ. كما يجب على الإدارة تحديد التقديرات المحاسبية المعقولة في هذه الظروف.

وبموجب هذه المسؤولية، يجب على الإدارة أيضًا أن تبلغ المدقق القانوني بأي حقائق قد تؤثر على البيانات المالية التي تصبح على علم بها خلال الفترة ما بين تاريخ تقرير التدقيق وتاريخ اعتماد القوائم المالية.

مسألة المراجع

مسؤوليتنا هي إبداء رأي مستقل حول هذه البيانات المالية استنادًا إلى تدقيقنا. قمنا بالتدقيق وفقًا للمعايير المهنية المطبقة في الجزائر.

نحن نلتزم بالسرية المهنية وفقًا لأحكام المادة 71 من القانون رقم 101 المشار إليه أعلاه. يجب التأكيد على أن استخدام أسلوب المسح والقيود الأخرى المتعلقة بمراجعة الحسابات، بالإضافة إلى القيود المتعلقة بنظام المحاسبة والرقابة الداخلية، يعني أن خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية، سواء كانت نتيجة للاحتيال أو الخطأ، لا يمكن القضاء عليه تمامً بنفس السياق، لا يمكننا أن نؤكد بشكل قاطع وجود أي قصور كبيرة في نظام المحاسبة والرقابة الداخلية يؤدي إلى أخطاء مادية. ومع ذلك، إذا كان يجب ملاحظة مثل هذه العيوب أثناء عملي، فسأقوم بإبلاغك على الفور.

الرأي على الحسابات السنوية:

بناءً على تدقيقنا، يسرني أن أفيدك بأننا لم نلاحظ أي تحفظات من خلال مراقبتنا للميزانية والوثائق المحاسبية

حرر في /--/--

السيد " بلعياشي عيسى"

الملاحظات:

نلاحظ من خلال تقرير محافظ الحسابات لسنة 2018 أن محافظ الحسابات الذي يعمل كمراجع خارجي ركز على ملاحظة من خلال ما اكتشفه في المؤسسة، وهذه الملاحظة تعبر عن رأي محافظ الحسابات المستقل من أجل أن تتداركها المؤسسة وتحاول تصحيح جميع أخطائها للمحافظة على سمعتها وتحقيق أهدافها .وعند مقارنة هذا التقرير مع تقرير سنة2019 نجد أن محافظ الحسابات لم يذكر في فقرة التي يعبر فيها عن رأيه لا توجد ملاحظات التقرير السابق وإنما يدل على أن المؤسسة محل المراجعة قد أخذت بعين الاعتبار تلك الملاحظة وصححتها .وبالتالي نستنتج بأن محافظ الحسابات له دور كبير في اكتشاف نقاط القوة والضعف للمؤسسة والأخطاء التي تقع فيها وينبهها من أجل أن تتداركها وتصححها.

المطلب الثاني: عرض وتحليل عناصر المقابلة

من خلا زيرتنا الميدانية قمنا باتباع اسلوب المقابلة الحرة مع محافظ الحسابات السيد علاء الدين في مكتبه، فكانت الاسئلة المطروحة من طرفنا كما يلي:

س1) ما هي الشهادات العلمية التي تحصلت عليها والمسابقات التي شاركت فيها؟

ج1) شهادة ليسانس في محاسبة، شهادة ماجستير في تدقيق المالي، انجاز الدكتورة

س2) كيف وصلت الى هذه الرتبة العلمية وماهي الصعبات التي واجهتك؟

ج2) نعم قمت بتكوينات وتربصات من اجل وصول الى هذه المرتبة كما انني واجهت بعض العقبات والصعبات في مسيرتي المهنية ولكن تغلت عليها والحمد الله

س3) حسب خبرتك المهنية والميدانية هل يمكن ان تقدم لنا تعريفا مختصرا وشاملا حول مهنة محافظ الحسابات؟

ج3) حسب القانون 10-11 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات

والمحاسب المعتمد 2010، عرفت المادة 22، محافظ الحسابات بأنه كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به،

س4) هل مهنة محافظ الحسابات في الجزائر تطبق المعايير الدولية؟

ج4) نعم مهنة محافظ الحسابات في الجزائر تطبق المعايير الدولية

س5) هل قمت بإعداد تقارير خارج ولاية مستغانم وهل لديك تقارير قمت بها خارج الوطن؟

ج5) نعم قمت بمراجعة شركان خار ولاية لكن لم نقم خارج الوطن

س6) هل واجهت مشاكل اثناء قيامك بإعداد التقارير؟

ج6) لم نوجه اي مشاكل في قيام اعداد التقارير

س7) هل انت مسجل في احدى المنظمات الوطنية للمحاسبة؟ وما هي؟

ج7) نم مسجل في اجدول محافظي الحسابات المعتمدين وجدول المحاسبي المعتمدين

س8) هل لديك تنسيق وتواصل مع مراجعين اخرين أو شركة خاصة؟ ومن هم؟

ج8) نعم لدي تنسيق مع زملاء المهنة وشركات الخاصة، اتفضل باحتفاظ بأسمائهم

س9) ما هو تعريفك لجودة المعلومة المالية؟

ج9) جودة المعلومة المالية تعبر عن مدى دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية.

س10) ما هي أوجه الاختلاف والتشابه بين القانون القديم والقانون الجديد للسلوك المهني لمحافظ الحسابات؟

ج10) إن القانون الجديد أكثر شمولية ويتماشى مع النظام الجديد تحت وصاية وزارة المالية.

س11) ما مدى مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي المستقل عن اكتشاف الغش والاخطاء؟

ج12) هي مسؤولية قانونية يحددها القانون التجاري الجزائري وعلى المدقق الخارجي أن يبذل كل خبرته ومعرفته في اكتشاف الغش والاخطاء

س13) ماهي خصائص المعلومة المالية؟

ج13) خصائص المعلومات المالية هي الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية ذات قيمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية. هذه الخصائص تساهم في تحقيق جودة عالية للمعلومات وتجعلها مفيدة وموثوقة. هنا هي الخصائص الرئيسية والداعمة للمعلومات المالية:

1. **الخصائص الرئيسية**:

- **الملاءمة** :تعني مدى جدوى المعلومات في اتخاذ القرارات المالية. يجب أن تقدم المعلومات معلومات عن الأحداث في الماضي وتكون قادرة على التنبؤ بالأحداث الممكنة في المستقبل.
- **الموثوقية** :تعبر عن دقة المعلومات لموارد الشركة والحركات المالية والمطالبات الإلزامية وغيرها. يجب أن تكون المعلومات دقيقة وكاملة دون إغفال أو استبعاد أي حركة مالية، وحيادية دون أن تنطوي على تفضيلات أو تقديرات.

2. **الخصائص الداعمة**:

- **قابلية التحقق** :تشير إلى إمكانية تكرار البيانات والتوقعات المعلومة ذاتها.

- **الحد الزمني** :يجب أن تكون المعلومات متاحة لصناع القرار قبل أن تفقد قدرتها على المساعدة في اتخاذ قرارات حكيمة.
- **الوضوح** :تعبر عن سهولة فهم المعلومات.
- **قابلية المقارنة** :تمكن من تطبيق المعايير والسياسات المحاسبية من فترة إلى أخرى، مما يسمح بمقارنة قوائم الشركة مع قوائم الشركات الأخرى.باختصار، هذه الخصائص تساهم في تحقيق جودة عالية للمعلومات المالية وجعلها مفيدة وموثوقة للمستخدمين

س14) من هم مستخدمو المعلومة المالية؟

ج14) معلومة المالية تعتبر أساسًا لاتخاذ القرارات وتقديم الرأي حول الأداء المالي للكيان .يمكن تصنيف مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى نوعين رئيسيين

1. **المستخدمون الداخليون:(Internal Users)**

يشمل هؤلاء الأشخاص داخل المؤسسة الذين يستخدمون المعلومات المالية لاتخاذ قرارات يومية.يتضمن هؤلاء:

- **الإدارة** :تستخدم المعلومات المالية في تخطيط وتنظيم ورقابة أعمال المنشأة.
- **الموظفين الآخرين** :يستخدمون المعلومات لتأكيد النتائج السابقة ومساعدة في تعديل الأنشطة المستقبلية.

2. **المستخدمون الخارجيون:(External Users)**

يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرارات.يشمل هؤلاء:

- **المستثمرون** :يحتاجون إلى معرفة المركز المالي للمنشأة ومصادر أموالها واستخداماتها.
- **البنوك وحملة السندات** :يحتاجون إلى معلومات لتقديم قروض أو تقييم درجات المخاطرة.
- **الجهات الحكومية والضرائب** :يستخدمون المعلومات لأغراض تنظيمية وضريبية.
- **الشركاء التجاريين والعملاء والموردين** :يحتاجون إلى معرفة الأداء المالي للمنشأة.
- **المشرعون والمخططون الاقتصاديون** :يستخدمون المعلومات لتحليل الاقتصاد واتخاذ القرارات باختصار، المعلومة المالية تلعب دورًا حيويًا في تلبية احتياجات هؤلاء المستفيدين ومساعدتهم في اتخاذ قرارات مستنيرة

س15) من اين نستخرج مصادر المعلومة المالية؟

ج15) المعلومة المالية يمكن الحصول عليها من مصادر متعددة. إليك بعض المصادر الرئيسية:

1. **القوائم المالية**:

تعتبر القوائم المالية أحد أهم المصادر للمعلومات المالية. هذه القوائم تشمل:

- **قائمة الدخل** :توضح الإيرادات والمصروفات خلال فترة زمنية معينة.
- **قائمة المركز المالي** :تعرض الأصول والخصوم وحقوق الملكية.
- **قائمة التدفقات النقدية** :تحدد صافي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- **قائمة التغير في حقوق الملكية** :تظهر التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة المالية.
- **قائمة الدخل الشامل** :تجمع بين الدخل والتغيرات في حقوق الملكية.

2. **التحليل المالي**:

- يستخدم التحليل المالي البيانات المالية للشركات لفهم أدائها وتقييمها.
- يشمل تحليل البيانات المالية مثل بيان الدخل والميزانية العمومية وبيان التدفق النقدي والنسب المالية الأخرى

فهذه المصادر تساهم في توفير معلومات دقيقة حول الأداء المالي للشركة وتساعد في اتخاذ قرارات

س16) هل تعتبر المعلومة المالية عنصرا هاما لإنشاء التقارير وإبداء الرأي؟

ج16) نعم، المعلومة المالية تعتبر عنصرًا أساسيًا لإنشاء التقارير والتعبير عن الرأي. المعلومة المالية تمثل أساسًا لاتخاذ القرارات وتقديم الرأي حول الأداء المالي للكيان

س17) هل يمكنك كمحافظ الحسابات ان تحسن في جودة المعلومة المالية؟ ولماذا؟

ج17) نعم، يمكن لمحافظ الحسابات أن يسهم في تحسين جودة المعلومات المالية. دور محافظ الحسابات يتضمن العديد من النقاط التي تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية:

1. **اكتشاف الأخطاء والانحرافات** :يقوم محافظ الحسابات بفحص وتدقيق الحسابات بدقة، مما يساعده على اكتشاف أي أخطاء أو انحرافات في التقارير المالية. هذا يساهم في تحسين دقة المعلومات.
2. **تصحيح الأخطاء** :بناءً على الاكتشافات، يقوم محافظ الحسابات بتصحيح الأخطاء والتنسيق بين الأرقام والبيانات المالية. هذا يساهم في تحسين دقة وموثوقية المعلومات.
3. **إعطاء ملاحظات وتوجيهات** :يقدم محافظ الحسابات توجيهات للمؤسسة بناءً على تحليله للحسابات. هذه الملاحظات تساعد في تحسين الإجراءات المالية والتقارير.
4. **تدارك المشاكل** :من خلال تحليل البيانات المالية، يمكن لمحافظ الحسابات تدارك المشاكل المحتملة والعمل على حلها قبل أن تؤثر على جودة المعلومات.

باختصار، دور محافظ الحسابات يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال تحليل دقيق وتصحيح الأخطاء وتقديم توجيهات مهمة

س18) ماهي الحقوق التي تستفيد منها والواجبات الملزمة عليك؟

ج18) الحقوق التي استفيد منها والواجبات الملزمة علي تتمثل في:

- **الحقوق**:

- الحق في الاستقلالية المهنية والنزاهة.
- الحق في الوصول إلى المعلومات والوثائق اللازمة لأداء مهامه.
- الحق في تقديم تقارير وتوصيات مستقلة.

- **الواجبات**:

- التحقق من صدقية وانتظام الحسابات.
- الالتزام بالأحكام القانونية والمعايير المهنية.
- الإبلاغ عن أي انتهاكات أو مخالفات تتعلق بالحساب

س19) متي يمكنك ان تبدي رأيك الفني المحايد؟

ج19) نبدي رأينا في تقديم رأيه الفني المحايد للرئيس الفني عند تقديم تقرير الحسابات السنوي للمؤسسة .يتم ذلك بعد إجراء الفحص والتدقيق اللازم للحسابات، حيث نقوم بتقديم تقييم مستقل لصحة ونظامية الحسابات ومدى صدقها في التعبير عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة هذا الرأي يساهم في إضفاء الثقة على المعلومات المالية التي تنشرها المؤسسات

تحليل الدراسة

بعد اجرائنا تربص مع محافظ الحسابات تقديمه لنا الوثائق دراسة استخرجنا في النهاية بعض الاستنتاجات والتحاليل التي تدعم دراستنا لهذا الموضوع:

❖ أن محافظ الحسابات يمتلك خبرة مهنية قوية وقدرة على إعداد التقارير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يتضح لنا أن محافظ الحسابات يمارس مهنته بكل إتقان وجهد بهدف تحقيق جودة للمعلومة المالية التي تكون أكثر فائدة بالنسبة لمستخدميها؛

إضافةً إلى ذلك، يسعى لتحسين جودة المعلومة المالية ويعتبر فحص القوائم المالية أداة رئيسية لتقديم نتائج النشاط والمركز المالي للمؤسسة؛

❖ من الجدير بالذكر أن المعلومات المالية تلعب دورًا حيويًا في تمكين المؤسسات من اتخاذ قرارات صائبة. يجب أن تتسم هذه المعلومات بخصائص تجعلها أكثر إفادة لمستخدميها، ويمكن أن تكون مفيدة لتقييم نوعية المعلومات المالية التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة؛

أيضًا، يعتبر رأي محافظ الحسابات حول المعلومات المالية والمحاسبية المدرجة في القوائم المالية محل المراجعة، حيث يمثل مقياسًا لمدى الصحة والمصداقية والثقة في هذه المعلومات. عملية المراجعة توفر تأكيدات منطقية تفيد أن المعلومات المالية للمؤسسة تعكس الصورة الحقيقية لميزانيتها ونتائج أعمالها؛

- ❖ تظهر أهمية فحص القوائم المالية باعتبارها الأداة الرئيسية لإظهار نتيجة النشاط والمركز المالي للمؤسسة، ولكونها تحظى باهتمام الأطراف المختلفة، ويعتبر رأي محافظ الحسابات حول المعلومات المالية والمحاسبية الواردة بالقوائم المالية محل المراجعة مقياسا لمدى الصحة والمصداقية والثقة في اعتماد هذه المعلومات في مختلف المجالات ومن طرف مختلف الجهات وتوفر عملية المراجعة تأكيدات منطقية تفيد أن المعلومات المالية للمؤسسة توفر وتعطي صورة صحيحة وعادلة حول ميزانية المؤسسة ونتائج أعمالها، وبالتالي فإن رأي محافظ الحسابات المستقل والذي يمثله تقريره يمثل مقياس لجودة المعلومات المالية وتمثيلها للصورة الحقيقية للمؤسسة؛
- ❖ محافظ الحسابات لم يسبق وأن تعرض لمخالفة عند إعداده للتقارير المالية التي قد تحيله إلى مسؤوليات مدنية، جزائية أو حتى تأديبية؛
- ❖ يتضح لنا ان مهنة محافظ الحسابات هي مهنة عالمية وبإمكان أي محافظ حسابات مزاولتها حتى مع المؤسسات الموجودة خارج البلد الذي ينتسب إليه؛
- ❖ يتضح لنا أن المعلومات المحاسبية الجيدة وجودة المعلومة المالية العالية تساهم بشكل كبير في إتخاذ القرارات الصائبة للمؤسسة؛

خلاصة الفصل:

من خلال قيمنا بإجراء دراسة ميدانية في مكتب محافظ الحسابات السيد مرحوم علاء الدين والسد بلعياشي عيسى على مستوى القوائم المالية للمؤسسة X، واجراء مقابلة شخصية معه ساعدنا في التعرف على طريقة عمله من خلال تسجيل التغيرات والاختلافات في البيانات والقوائم المالية، يمكن لمحافظ الحسابات أن يكون عنصرًا فعالًا في اكتشاف الأخطاء والتلاعبات ومختلف التغيرات. تسجيل هذه الاختلافات في تقريره يتيح للمساهمين وغيرهم معرفة مصداقية وحقيقة هذه القوائم. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى محاولة تصحيح مختلف الاختلافات التي تحدث، مما يساهم في تحقيق مخرجات صحيحة تتمثل في المعلومات المالية المجسدة في مختلف القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة.

الـخـــاتـــمـــة الـــعـــامـــة

الـخـاتـمـة:

إن موضوع تطوير مهنة محافظ الحسابات يعتبر من المواضيع المهمة التي نالت اهتمام العديد من الباحثين والمهنيين، فيعتبر التدقيق المالي الأداة المثلى التي تعكس وضعية المؤسسة ومدى امتثالها للقوانين والمعايير الدولة محل العمل ونتائج الأعمال بصورة دقيقة.

وعليه، من خلال تناولنا لموضوع تطور الإطار القانوني لمهنة محافظ الحسابات بالجزائر في ظل تحسين جودة المعلومة المالية، حاولنا معالجة الإشكالية المطروحة.

تبين أن محافظ الحسابات له دور كبير في تحسن جودة المعلومة المالية وخاصة في ظل تحسين القوانين وتطور المعلومة التي تتطلب تقنيات جديدة. حيث قمنا بدراستنا التطبيقية لدى مكتب محافظ الحسابات لدراسة عينة من تقاريره المتعلقة بإحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومن خلال مقابلة التي كانت غنية عن تعريف بمعلوماتها التي سنستفيد منها على مدى البعيد، لاحظنا أن المدقق الخارجي يقوم باكتشاف الغش والأخطاء والانحرافات، كما يقدم الملاحظات الضرورية للمسؤولين من أجل تعديلها وتصحيحها، كما يحث المؤسسة تطبيق القوانين والمبادئ المحاسبية.

ولقد تمت دراسة موضوع البحث من خلال الفصلين، نظري وتطبيقي بحيث قمنا بدراسة ما هو موجود في واقع مهنة محافظ الحسابات بداية بالتطور التاريخي لمهنة التدقيق وكيفية تنظيم مهنة محافظ الحسابات انتقالا إلى المعلومة المالية وأهم خصائصها، إنتهاءا بدور محافظ الحسابات الفعال في تحسين جودة المعلومة المالية،

ومن خلال الفصلين للدراسة، وانطلاقا من الفروض الأساسية يمكن عرض نتائج إختبار الفرضيات، نتائج الدراسة النهائية، التوصيات المقدمة وآفاق الدراسة كما يلي:

1- الإجابة على الفرضيات

حاولنا من خلال هذا البحث المتواضع الإجابة على الفرضيات التي طرحناها في بداية البحث حيث كانت نتائج هذه الفرضيات كالتالي:

1/ بخصوص الفرضية الأولى التي كان مضمونها **" ترتكز مهنة محافظ الحسابات على القانون 01/10 الذي أصلح عدة انتكاسات كانت موجودة في ممارسات هذه المهنة. كما لها معايير تؤطر إجراءات العملية"** فإنها صحيحة وذلك لأن مهنة محافظ الحسابات بعد كل انتكاسات التي مرت بها، جاء القانون ليعدل كثير من نواقص، مما أدى إلى توليد شفافية والاعتبار لمهنة محافظ الحسابات.

3/ بخصوص الفرضية الثالثة التي كان مضمونها **" يتحمل محافظ الحسابات أثناء ممارسة مهامه مجموعة من المسؤوليات التي ينص عليها القانون في تحسين جودة المعلومة المالية"** فإنها صحيحة حيث يتحمل محافظ

الحسابات أثناء ممارسته لواجبته مجموعة من المسؤوليات المنصوص عليها في القانون الجزائري والتي ستحتاج إلى فحص الإطار القانوني ذي صلة في الجزائر، ويساهم في تحسين جودة المعلومة المالية من خلال إعداد تقرير مفصل يثبت من خلاله فحصه لحسابات المؤسسة أنها تحتوي على قوائم مالية تتضمن معلومات مالية تتميز بكل الخصائص النوعية وإثبات ذلك من خلال إبداء الرأي فني مهني محايد، من خلال الفصل الثاني استنتجنا خلال المقارنة بين تقريرين لمحافظ الحسابات بخصوص سنتين متعاقبتين أن للمراجعة الخارجية دور في تحسين المعلومة المالية للمؤسسة.

2- نتائج الدراسة

من خلال دراستنا لجوانب الموضوع النظرية والتطبيقية استنتجنا ما يلي:

- المهمة الرئيسية لمحافظ الحسابات هي فحص وتقييم الحسابات والقوائم المالية قصد التحقق من تطبيق المبتدئ المهنية والإجراءات بطريقة سلمية متجانسة، بغرض إعداد تقرير يتضمن رأيه المهني في القوائم المالية.
- يتوقف نجاح محافظ الحسابات في منهج عمله على إتباعه لمعايير التدقيق المتعارف عليه، فأهمية هذه المعايير تكمن في كونها مقياسا للأداء الذي يقوم به محافظ الحسابات في تنفيذ عملية التدقيق؛
- المصادقة على المعلومة المالية تمثل ضمان الذي يعتمد عليه مستخدمي هذه المعلومة؛
- جودة المعلومة المالية تلعب دورا حاسما في إتخاذ القرارات السليمة للمؤسسة؛

3- التوصيات:

إنطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليها نقدم التوصيات التالية:

- تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بواجبات وحقوق محافظي الحسابات مع تشديد في تطبيق العقوبات الصارمة على كل من يخالفها سواء من قبل محافظي الحسابات أو من قبل المؤسسة؛
- تعزيز التواصل والتعاون بين محافظ الحسابات وباقي أقسام المؤسسة؛
- ضرورة الإفصاح عن المعلومة المالية في الوقت المعني وإلا ستفقد المعلومات مصداقيتها وأن يتم الإفصاح عنها بطرق يسهل فهمها.

4- أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع واجهتنا العديد من الإشكاليات التي قد تكون محل الدراسات القادمة.

وأخيرا نأمل أننا وفقنا إختيار الموضوع وعرضه بالشكل الملائم الذي يحقق الغرض معد من أجله

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

1- الكتب:

- احمد عب الملي الصباغ، **سياسات المراجعة ومعاييرها،** جامعة القاهرة، دون دار النشر,2017
- تامر مزيد رفاعه، **اصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة**. عمان. دار المنهج للنشر والتوزيع, 2017
- حسام إبراهيم حسن: **تدقيق الحسابات بين النظرية والتطبيق،** دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الجزء الثاني عمان، الأردن، 2010،
- د. رقايقية فاطمة الزهراء، **التدقيق المحاسبي.** الجزائر، NPUالنشر الجامعي الجديد,2020.
- د. علي بن يحي، **التدقيق المالي والمحاسبي الإطار النظري والعلمي على ضوء المعايير الدولية والمحلية**. الجزائر، دار نزهة الالباب للنشر والتوزيع، 2023.
- د. عمر عبد الصمد. **التدقيق المحاسبي بين التأصيل العلمي والتطبيق العلمي.** الجزائر دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2018
- رضوان حلوة حنان، **أسس المحاسبة المالية،** دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2004
- سليمان مصطفى الدلاهم، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، مؤسسة الوراق،** دون سنة نشر
- طارق طه، **مقدمة نظم المعلومات الإدارية والحسابات الألية،** توزيع المنشأة المعروف الإسكندرية، دون سنة نشر،
- محمد قاسم تنتوش، **نظم المعلومات في المحاسبة والتدقيق المهني ودور الحاسوب في إدارة التشغيل،** دار الجبل، بيروت 1998
- ناظم حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة (مدخل التحليل)،** دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2009،
- نصر الدين عيساوي، **التدقيق المالي،** الجزائر، مؤسسة نوميد غراف للنشر والاشهار، 2018

2- المذكرات

- أمال بن يخلف، **المراجعة الخارجية في الجزائر،** رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، 2002،

- أيمن مصطفوي، **دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومة المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة مسيلة محمد بو ضياف، الجزائر، 2021/2020
- بلباشير الحاج دور الملاحق في تفسير المعلومة المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة أدرار2020

3- نصوص التشريعية والمراسيم.

- الأمر 71-83 الصادر ب 1971/09/29 المتعلق بتعين مندوبي الحسابات وخبراء المحاسبة، المادة 47، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الصادرة في 1971/12/29
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , 2007، النظام المحاسبي المالي
- الجريدة الرسمية. قانون 10-01. مؤرخ 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد
- القانون 01/10 المؤرخ في 2010/06/20 المتعلق بمهنة خبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المادة 14 صادرة بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد
- القانون التجاري الجزائري، 2007،
- المرسوم التنفيذي رقم 11-14 المؤرخ 27-01-2011 مهام المجلس الوطني للمحاسبة، المادة 10و11و12، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
- الوزارة المالية، المديرية العامة للمحاسبة، المجلس الوطني للمحاسبة، مجموعة النصوص التشريعية القانونية المتعلقة بضبط مهنة المحاسبة، منشورات الساحل، الجزائر، 2002،

ثانيا: باللغة الفرنسية:

1- الكتب

- Philippe Touron Et Hubert Tondeur, comptabilité en IFRS, Edition d'organisation, paris, 2004.

2- المجلات

- Revue compagnie nationale commissaire aux comptes : les atouts du commissariat aux comptes, version 1, France, janvier, 2008, p

الملحق رقم (01)

نموذج تقرير الشهادة بدون تحفظ

تطبيقا للمهمة التي كلفت بها من طرف جمعيتكم العامة المنعقدة بـ.... يشرفني أن أقدم لكم تقديري حول الحسابات السنوية للنشاط الذي يغطي من .....إلى .....

1) تقرير حول المراقبة والشهادة:

أ) قمنا بمراقبة الحسابات السنوية لمؤسستكم لهذا النشاط.

ملاحظات وتصريحات حول إحتمال عدم الدقة وعدم الشرعية اللتين لا تعارض الشهادة

ب) قمت بالتحقيق حول مصداقية المعلومات المتعلقة بالحالة المالية وبالحسابات المعطاة في المستندات الموجهة إلى ذوي الأسهم ووضعت تحت تصرفهم بمناسبة الجمعية العامة.

" ملاحظات والمعلومات محتملة"

ج) نظرا للاجتهادات التي قامت بها وفقا لتوصيات المهنية، بإمكاني الشهادة أن الحسابات السنوية كما تظهر في الصفحات ..... لهذا التقرير شرعية وذات مصداقية كما أنها تعطي صورة وفية لنتيجة عمليات النشاط الماضي، بالإضافة إلى الحالة المالية وممتلكات مؤسستكم في نهاية النشاط.

المصدر: الوزارة المالية، المديرية العامة للمحاسبة، المجلس الوطني للمحاسبة، مجموعة النصوص التشريعية القانونية المتعلقة بضبط مهنة المحاسبة، منشورات الساحل، الجزائر، ص 84.

الملحق رقم (02)

نموذج رفض الشهادة لعدم الدقة والشرعية

تطبيقا للمهمة التي كلفت بها من طرف جمعيتكم العامة المنعقدة بـ ..... يشرفني أن أقدم لكم تقديري حول الحسابات السنوية للنشاط الذي يغطي من ..... إلى .....

1) تقرير حول المراقبة والشهادة.

أ) قمت بمراقبة الحسابات السنوية لمؤسستكم لهذا النشاط

" ملاحظات وتصريحات حول إحتمال عدم الدقة والشرعية المحتملتين لا تعارضا الشهادة"

"الإشارة ووصف عدم الدقة والشرعية ومصداقية الحسابات السنوية، كما هيا مقدمة في الصفحات ..... لهذا التقرير، والتي تعطي صورة وفية لنتيجة عمليات النشاط والسابق، أيضا الحالة المالية وممتلكات مؤسستكم في نهاية النشاط"

ب) قمت بالتحقيق حول مصداقية المعلومات المتعلقة بالحالة المالية وبالحسابات المعطاة في المستندات الموجهة إلى ذوي الأسهم أو الموضوعة تحت تصرفهم بمناسبة الجمعية العامة.

2) معلومات:

طبقا للقانون أعلمكم بالأمور الآتية:

تم في .....

يوم .....

المصدر: وزارة المالية مرجع سبق ذكره نفس الصفحة

تحديد الهيئة: .....

الإعتماد: .....

قـــبـــول الـــوكـــالـــة

تطبيقا لمحضر اجتماع المؤرخ في: .... الصادر عن .....

عن السيد: ..... كمحافظ الحسابات

..... لوكالة محافظ الحسابات للسنة المالية ..... إلى غاية السنة المالية

.....وهذا طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 01-351 المؤرخ في: 24 شعبان عام 1422هـ الموافق لـ: 10 نوفمبر سنة 2001م والمتضمن تطبيق أحكام المادة 101 من القانون رقم: 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر سنة 1999م والمتضمن قانون المالية لسنة 2000م، والمتعلقة بكيفيات مراقبة استعمال إعانات الدولة أو الجماعات المحلية للجمعيات والمنظمات.

يصرح محافظ الحسابات بأنه لم يتعرض لأي تنافي منصوص عليه في التشريع والتنظيم المعمول بها.

- السيد.....
- رقم التسجيل في قائمة المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين: ..... تاريخ .....

العنوان .....

حرر بـ .....في .....

إمضاء:

المصدر: وثيقة من داخل مكتب محافظ الحسابات